Association Colombe Blanche Pour les Droits Des Personnes En Situation d'Handicap Au Maroc

جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب

مشروع:

تقوية قدرات رجال ونساء الإعلام لدعم أدوارهم/ن لإنصاف الأشخاص في وضعية إعاقة والارتقاء بالوعي الحقوقي للمجتمع : الحصيلة والآفاق

مسودة أولية

2015

معهد التنوع الإعلامي

المملكة المغربية Royaume du Maroc
المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
رئيس الحكومة Le Chef du Gouvernement
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

مشروع :

تقوية قدرات رجال ونساء الإعلام لدعم أدوارهم/ن لإنصاف الأشخاص في وضعية إعاقة والارتقاء بالوعي الحقوقي للمجتمع:

الحصيلة والآفاق

مشروع : " تقوية قدرات رجال ونساء الإعلام لدعم أدوارهم/ن
لإنصاف الأشخاص في وضعية إعاقة والارتقاء بالوعي الحقوقي للمجتمع"

كتاب : "حصيلة إنجازات المشروع "

"جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب"

"المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان"

تطوان – 2015 .

فهرس

تصدير
مقدمة
1/ تقديم عام للمشروع
أ/ سياق المشروع
ب/ أهداف المشروع
ج/ مكونات المشروع

المكون الأول: تقوية قدرات رجال و نساء الإعلام

الإطار العام:
1/ الإعاقـة ...مقاربات و مفاهـيم
2/ الإطار الدستوري والقانوني للحقوق الإنسانية للأشخاص في وضعية إعاقـة بالمغرب
3/ الحقوق الإنسانية للأشخاص في وضعية إعاقة من خلال الإعلانات و الاتفاقيات العامة و الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
4/ التنمية الدامجة: المفهوم، المبادئ ونماذج من الممارسات الجيدة بالمغرب

المكون الثاني:التشخيص ورصد الإعاقة في الإعلام
تقديم:
1/ ندوة "صورة الشخص في وضعية إعاقـة في الإعلام بالمغرب : نحو تعزيز الاتجاهات الايجابية "
أ/ الإطار العام للندوة وسياقها:
ب/أهداف ومرامي الندوة:
ج/ محاور الندوة:
المحور 1- صورة الإعاقة والأشخاص في وضعية إعاقة في الإعلام بالمغرب
المحور 2- ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة لوسائل الإعلام، سواء كمتلقين أو كإعلاميين
المحور 3- ميثاق تحسين صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام

د/ الخلاصات الأساسية للندوة
ه/ توصيات الجلسة العامة
ز/ ورشات العمل
ن/ الجلسة العامة الثانية

إستراتيجية الترافع / التواصل:

توصيات الجلسة الختامية :

مشروع ميثاق تحسين صورة الشخص في وضعية إعاقة بالاعلام وتعزيز الولوج لخدماته

تقديم:

I. أهداف الميثاق:
II. التزامات عامة في مجال قضايا الإعاقة:
III. التزامات خاصة بوسائل الإعلام المغربية لتحسين صورةالإعاقةوالأشخاصفيوضعيةإعاقة:
IV. التزامات لتحسين ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة لوسائل الإعلام باعتبارهم متلقين،ومصادر، وإعلاميين:

الخطوات القادمة:

خطة الترافع:

نص مشروع الميثاق الوطني لتحسين صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام و ولوجها

السياق والمرجعيات:

الباب الأول: المفاهيم الأساسية والأهداف.

أهداف الميثاق

الباب الثاني:الأخلاقيات العامة لتحسين صورة الإعاقة والأشخاص في وضعية إعاقة بالإعلام.

الباب الثالث: الأخلاقيات الخاصة بالهيئات الإعلامية بالمغرب لتحسين صورة الإعاقة والأشخاص في وضعية إعاقة

الباب الرابع:أخلاقيات لتحسين ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة لوسائل الإعلام باعتبارهم متلقين، ومصادر، وإعلاميين

الباب الخامس: آليات التحفيز ، التتبع ، الرصد والاعمال

نموذج خطة العمل للترافع:

عرض وتقييم حصيلة المشروع

مقدمة:

النتيجة المحققة لكل مكون/نشاط ونسبة الإنجاز مقارنة بالهدف:

تحليل الفارق بين النتيجة المحققة وتلك المحددة مسبقا في خطة العمل :

الخطوات المقبلة / الانشطة المتبقية :

النقاط الايجابية:

نقط الضعف:

الخلاصات:

التقييم :

على مستوى التنظيم والتأطير:

على مستوى المعرفي :

التوصيات :

ملاحق

تصدير:

لا يسع " جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب " ومشروع *"تقوية قدرات رجال ونساء الإعلام لدعم أدوارهم/ن لإنصاف الأشخاص في وضعية إعاقة، والارتقاء بالوعي الحقوقي للمجتمع"* يصل إلى نهايته، محققا كل الأهداف التي سطرت له بمستوى عال من الجودة والالتزام، إلا أن تعبر عن اعتزازها بهذا الانجاز الريادي في تاريخ الإعاقة بالمغرب.

لقد شكل هذا العمل عن جدارة قيمة مضافة في مسار حركة الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب بالنظر لأهمية للمسألة التي تناولها ، أي الإعلام في علاقته بالإعاقة ، باعتبارها قضية إستراتيجية وذات وقع استثنائي من حيث أبعادها الثقافية والاجتماعية والمؤسساتية.

هذا المستوى من الإسهام في هذا المسار لن يجعل الجمعية تكتفي بهاته النتائج المحققة بل إنها ستشكل حافزا و نقطة ارتكاز أخرى لتستمر بمعية شركائها وكل الإطراف المعنية لإحداث التغيير العميق المنشود في مجال الفعل الإعلامي في علاقته بتغيير صورة الشخص الحامل للإعاقة في الوعي الجمعي للمجتمع المغربي، وترسيخ المنظور الحقوقي للإعاقة بما يمكن من تثمين الطاقات الهائلة التي يحملها الأشخاص في وضعية إعاقة التي بوسع مقاربتها بشكل جديد ومبدع أن تنعكس إيجابا على تقدم المجتمع وتقوية أواصر تماسكه ومدنيته.

إن الحمامة البيضاء ستواصل اهتمامها بهذا الموضوع واشتغالها عليه بالنظر إلى ما تأكد من خلال فعاليات المشروع من جدوى هذا الاشتغال، وستساهم في توسيع العمل التشاركي والشراكة في هذا المجال وغيره من المجالات ذات الصلة بإدماج الشخص الحامل للإعاقة في صيرورة تنمية بلده وتمتعه بكامل حقوقه ومواطنته.

أنتي من هذا الموقع أعبر عن السرور الذي ينتاب جميع مكونات الحمامة البيضاء بعد قيامهم بمهامهم والتزامهم على أحسن وجه بتنفيذ جميع بنود اتفاقية الشراكة التي تجمع الجمعية والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان والتي فتحت المجال للجمعية لتطوير شراكات أخرى أهمها التي وقعتها مع معهد الإعلام والتنوع.

إن هذا الانجاز لم يكن ليتحقق لولا تضافر الجهود الصادقة والفعالة ل قطاعات ومؤسسات رسمية ذات الصلة بالإعلام وجمعيات مهتم ة بالإعاقة بالمغرب لجهات وفعاليات وأشخاص موارد ... لكل ممثلي تلك الجهات نتقدم بأحر وأصدق تشكراتنا على التعاون البناء والجهد المخلص الذي بذلوه من أجل أن يساهم هذا المشروع في إحداث الطفرة التي طال انتظارها في مجال نقل التعامل مع مسألة الإعاقة الى المستوى

الذي يليق بها في سياق دولي ووطني جد ملائم... وعل رأس هؤلاء المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان و معهد الأعلام والتنوع اللذان رافقا الجمعية طيلة مدة إنجاز هذا المشروع والمؤسسات الحكومية و لا سيما وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الاتصال....

رئيس

جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب

مقدمة:

عرفت مسألة الإعاقة في السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا وبذلا لجهود مهمة من قبل مختلف المعنيين بها و بشكل خاص جمعيات المجتمع المدني. وإذا كانت المؤسسات الأخرى التشريعية منها والحكومية المعنية آو المكلفة بالموضوع باتت توليه العناية المطلوبة بشكل مضطرد إلا أن الملاحظ، في مقابل ذلك، لا زال الأشخاص في وضعية إعاقة يعانون من الإقصاء والتهميش على مختلف المستويات و من التمييز وتتعرض حقوقهم المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان خاصة الإعلانات والأدبيات الأممية ذات الصلة بالإعاقة لانتهاكات عديدة "تغذيها التمثلات المجتمعية والنظرة السلبية تجاههم"

وإذا كان الإعلام من جانبه قد وسع اهتمامه بمسألة الإعاقة وصار يقوم بدور هام في إذكاء الوعي الحقوقي وسط المجتمع والتصدي للاتجاهات و النظرة السلبية تجاه الإعاقة إلا أنه بالرغم من ذلك يسجل عدم كفاية الجهود المبذولة إعلاميا ومازال بعض الإعلاميين ووسائل الإعلام في بلدنا "بعيدين عن تملك التمثل الجيد للأدبيات والتشريعات والمبادرات الدولية والوطنية المبنية على المقاربة الحقوقية لقضية الإعاقة ". ويضاف إلى ذلك أن إشكالية ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة أنفسهم لمختلف الخدمات الإعلامية، لا تزال تساهم في عرقلة مشاركتهم المشاركة الكاملة والفعالة في حركية مجتمعهم وطنيا ومحليا و في صيرورة تنميته، في احترام تام لكرامتهم وتمتعهم بكافة حقوقهم كمواطنين وأعمالا لكل المواثيق ذات الصلة ، بعيدا عن "الصور النمطية للشخص في وضعية إعاقة" و الاختلالات المهنية التي تشوب التناول الإعلامي للإعاقة بدأ بالمصطلحات المستعملة من طرف الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية في تناولهم لها والتي لا تزال تتضمن "عبارات مهينة ذات حمولة قدحيه تسيء و تمس بكرامة الشخص في وضعية إعاقة " مرورا بزوايا تناولها مما يحتم العمل على تعديل اتجاهات نظرة نساء ورجال الإعلام وتقوية أدائهم المهني الضروري لتحسين صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام .

ولن يتأتى هذا إلا باشتغال مكونات المجتمع المدني من منظمات الأشخاص في وضعية إعاقة والمنظمات الحقوقية إضافة إلى الهيئات الوطنية الراصدة للإعلام وفي مقدمتها الهيئة العليا لاتصال السمعي البصري المخول لها إلى جانب مراقبة أداء أجهزة الإعلام في إطار قيامها بمهام المراقبة البعدية، إبداء الرأي في مشاريع المراسم ومشاريع القوانين ومقترحات القوانين المتعلقة بقطاع الاتصال السمعي البصري للتأكد من أن مضمونها يحترم مبادئ حقوق الإنسان .

وفي إطار الجهود المبذولة من قبل المجتمع المدني يأتي مشروع " *تقوية قدرات رجال ونساء الإعلام لدعم أدوارهم/ن لإنصاف الأشخاص في وضعية إعاقة والارتقاء بالوعي الحقوقي للمجتمع.*" ليشكل لبنة أخرى في الاتجاه الصحيح.

هذا المشروع أنجزته جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب، بشراكة مع المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، وبدعم من معهد التنوع الإعلامي ، والذي "يهدف إلى النهوض

بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، باعتماد صور وخطاب إعلامي يخدم قضايا الإعاقة من منظور حقوقي وفق معايير مهنية تحترم مبادئ تكافؤ الفرص وعدم التمييز والاستقلالية "، عبر رفع قدرات رجال ونساء الإعلام الوطني بتنظيم ورشات تكوينية – تفاعلية حول مفاهيم ومقاربات الإعاقة والقوانين ذات الصلة بـــها سواء على المستوى الوطنـــي و الدولي. كما أن المشروع يروم أيضا التفكير في صيغ العمل المشترك بين الفاعلين والمهتمين في اتجاه إعداد ميثاق وطني لتحسين صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام المغربي، وتعزيز الولوج لخدماته و إعداد خطة للترافع بشأن هذا الميثاق الأخلاقي لتغيير صور الإعاقة.

وتسعى هذه الوثيقة إلى عرض مكونات المشروع الأساسية وتقديم أهم النتائج التي حققها وكذا قرائه تقييمية لها .

1/ تقديم عام للمشروع :

من أجل تكوين صورة شمولية عن المشروع الذي تسعى هذه الوثيقة إلى تقديم أهم الانجازات التي حققها في مختلف مستويات مكوناته وتقييما شموليا لها نقدم في البداية السياق الذي جاء في إطاره هذا المشروع وأهداف والنتائج المتوخاة منه و ومكوناته وأنشطته المحورية.

أ/ سياق المشروع:

يندرج مشروع *"تقوية قدرات رجال ونساء الإعلام لدعم أدوارهم/ن لإنصاف الأشخاص في وضعية إعاقة، والارتقاء بالوعي الحقوقي للمجتمع"* ضمن إطار سياق عام يتميز ب:

- دخول الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي إعاقة حيز التنفيذ,
- إعداد المملكة المغربية لتقريرها الأولي حول إعمال الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وانتظار تحديد موعد مناقشته من طرف لجنة الاتفاقية,
- شروع لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تقييم أوضاع حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في العالم من خلال آليات التقارير الدورية للحكومات وإجراء الشكاوى ومؤتمر دول الأطراف في الاتفاقية.

كما يندرج في إطار سياق وطني خاص يتميز بما يلي :

- الأحكام الواردة في دستور فاتح يوليوز 2011، توفير إطار قانوني ودستوري يحمي حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب، حيث نص تصديره على حظر كل تمييز على أساس الإعاقة،
- ألزمت المادة 34 السلطات العمومية باتخاذ إجراءات ووضع سياسات عمومية تتوخى تعزيز المشاركة الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة وتيسير ولوجهم للحقوق الأساسية،
- شروع الحكومة في إعداد سياسة عمومية في مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة ،
- إستراتيجية المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان 2016/2012 ذات الصلة بتعزيز القوة الإقتراحية لمنظمات المجتمع المدني في تفعيل السياسات العمومية المرتبطة بحقوق الإنسان،
- الخطة الوطنية للديمقراطية و حقوق الإنسان،
- الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان،
- دينامية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنســـان وبداية اهتمامها بحقوق الأشخاص ذوى الإعاقة (المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤسسة الوسيط، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي...).
- دينامكية المجتمع المدني نحو العمل الحقوقي وتطوير آلياته في مجال الإعاقة
- المخطط الاستراتيجي لجمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب 2013 – 2017 الذي تجاوز المقاربة المزدوجة (خدمات – ترافع) إلى اعتماد نهج حقوق الإنسان.
تعتبر الجمعية كمنظمة غير حكومية حقوقية متخصصة في الحقوق الإنسانية للأشخاص في وضعية إعاقة تعمل عبر آلية الترافع وتعزيز قدرات الفاعلين من أجل تحسين أوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة محليا ، جهويا ، وطنيا ، إقليميا ودوليا.
- دينامية المجتمع المدني ورغبة الجمعية في تعبئة أكبر عدد من الفاعلين حول مسألة حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وعلى وجه الخصوص حقهم في الولوجيات، بتبني إستراتيجية تعتمد الترافع لكسب تأييدهم في إطار فلسفة تقوم على التعاون والالتقائية.

ب/ أهداف المشروع:

المشروع حدد كهدف عام "النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، باعتماد صور و خطاب إعلامي يخدم قضايا الإعاقة من منظور حقوقي وفق معايير مهنية تحترم مبادئ تكافؤ الفرص و عدم التمييز و الاستقلالية".

كما حدد كأهداف خاصة :

- المساهمة في مكافحة الأحكام النمطية حول الأشخاص في وضعية إعاقة برفع قدرات رجال و نساء الإعلام لتملك المفاهيم الجديدة و المقاربة الحقوقية.
- إقناع الفاعلين المؤسساتيين في قطاع الإعلام بأهمية إعداد ميثاق أخلاقي وطني لتحسين صورة الأشخاص في وضعية إعاقة في الإعلام الوطني والعمل من أجل أن يعتمدوه.
- تطوير الخطاب الإعلامي حول الأشخاص في وضعية إعاقة بالشكل الذي يعزز الاتجاهات المجتمعية الإيجابية.

أما الفئات التي استهدفها المشروع فهي :

- رجال و نساء الإعلام.
- الفاعلون و المتدخلون المؤسساتيين في قطاع الإعلام.
- الأشخاص في وضعية إعاقة و أسرهم.
- منظمات الأشخاص في وضعية إعاقة و التحالفات.

ج/ مكونات المشروع :

وتتوزع كما يلي :

- **المكون الأول**: تقوية قدرات رجال و نساء الإعلام

ويتضمن تنظيم ورشات تكوينية –تفاعلية حول: المفاهيم ومقاربات الإعاقة ، الحقوق الإنسانية للأشخاص في وضعية إعاقة من خلال الإعلانات والاتفاقيات الدولية ، الإطار الدستوري والقانوني لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة, التنمية الدامجة.

- **المكون الثاني** : التشخيص والرصد وإعداد تقرير حول الإعاقة في الإعلام:

ويتضمن تنظيم لقاء وطني بين الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة وباقي المتدخلين المؤسساتيين في قطاع الإعلام من أجل إعداد تشخيص تشاركي لواقع الإعلام علاقة بالإعاقة وتوحيد الفهم للعمل المشترك.

- **المكون الثالث**: الترافع

إعداد ميثاق أخلاقي لتحسين صورة الشخص المعاق في الإعلام ، و الترافع من أجل اعتماده (تبنيه) من طرف الفاعلين المؤسساتيين في قطاع الإعلام.

المكون الأول :

تقوية قدرات رجال و نساء الإعلام

الإطار العام:

شكل مكون تقوية قدرات رجال و نساء الإعلام جزءا محوريا من المشروع. فقد بلورت الجمعية وفقا لما تقتضيه أهداف المشروع برنامجا في هذا المجال . وقد شمل عددا من المحاور الإستراتيجية ذات الصلة بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، باعتماد صور وخطاب إعلامي يخدم قضايا الإعاقة من منظور حقوقي وفق معايير مهنية تحترم مبادئ تكافؤ الفرص وعدم التمييز والاستقلالية، عبر رفع قدرات رجال ونساء الإعلام الوطني بتنظيم ورشات تكوينية – تفاعلية حول مفاهيم ومقاربات الإعاقة والقوانين ذات الصلة بـــها سواء على المستوى الوطنـــي و الدولي. كما أن المشروع يروم أيضا إعداد خطة للترافع بشأن ميثاق أخلاقي لتغيير صور الإعاقة.

هذه المحاور تم إنجازها في شكل ورشات تكوينية – تفاعلية و هي على التوالي:

الورشة الاولى حول موضوع : **مقاربات الإعاقة والحقوق الإنسانية للأشخاص في وضعية إعاقة**
الورشة الثانية حول موضوع : **الإطار الدستوري والقانوني للـــحقوق الإنسانية للأشخاص في وضعية إعاقة. بالمغرب**
الورشة الثالثة حول موضوع: **الحقوق الإنسانية للأشخاص في وضعية إعاقة من خلال الإعلانات و الاتفاقيات العامة و الاتفاقية الدولية لحقوقالأشخاص ذوي الإعاقة .**
الورشة الرابعة حول موضوع: **التنمية الدامجة: المفهوم، المبادئ ونماذج من الممارسات الجيدة بالمغرب**

هذه الورشات التي تم أنجازها بمدينة الرباط خلال سنة 2014 تم الاشتغال فيها وفق منهجية تشاركية استفاد منها حوالي 80 فردا يمثلون بعض المنابر الإعلامية الوطنية المكتوبة والمسموعة منها (جريدة العلم، التجديد ، المنعطف ، الصحراء المغربية ، الوطن الآن ، Libération ،إذاعة جسور، الإذاعة الامازيعية) و المرئية منها الشركة الوطنية للإذاعة و التلفزة ، والقناة الامازيعية) بالإضافة إلى المؤسسات الوطنية الإعلام (الهيئة العليا للاتصال السمعي – البصري و النقابة الوطنية للصحافة) مقدمـــــة برنامـــج جـــسور(سابقا) بالقناة الأولى، منظمة حاتم ، جريدة الحدث ...

1/ الإعاقـة ...مقاربات و مفاهـيم :

تقديم:

سعت هذه الورشة إلى رفع مستوى المعرفة النظرية بمفاهيم الإعاقة ومقارباتها و تعزيز المنظور والصور الإيجابية حول الأشخاص ذوي الإعاقة عند الفاعلين وتحقيق احتياجاتهم في مجال بناء منظورات ايجابية حول الإعاقة وتمثلها على أساس المرجعيات المؤطرة لهذا المشروع من دستور 2011 إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة والبروتوكول الاختياري، مرورا بالتشريعات والقوانين الوطنية ذات الصلة.

أهداف الورشة البداغوجية:

الأهداف البيداغوجية التي تم تسطيرها للورشة هي كالتالي :

- أن يكون بمقدور المشاركين والمشاركات في فهم ومعرفة مختلف منظورات ومقاربات الإعاقة.
- تدقيق بعض المفاهيم والاصطلاحات المستعملة بخصوص الاعاقة أو الأشخاص في وضعية إعاقة.
- تملك المقاربات الجديدة للإعاقة وتعزيز الصور الايجابية عن الأشخاص في وضعية إعاقة لدى المشاركين والمشاركات.
- أن يتمكن المشاركون والمشاركات من فهم مختلف منظورات ومقاربات الإعاقة.
- تدقيق بعض المفاهيم والاصطلاحات المستعملة بخصوص الاعاقة أو الأشخاص في وضعية إعاقة

بعد ذلك عرض المنشط المحاور الأساسية للورشة وطرق التنشيط واستعرض نوعية المعينات التي سيعتمدها

مدخل:

تم في بداية الورشة إنجاز تطبيق/تمرين حول تحديد مفهوم الإعاقة وحول الأشخاص فى وضعية اعاقة من أجل استخراج مواقف وتمثلات المشاركين والمشاركات عن الإعاقة والأشخاص في وضعية إعاقة . حيث اتضح عند عرض أعمال عمل المجموعات ومناقشتها وجود تفاوتات بين المشاركين والمشاركات في فهم الإعاقة. فرغم وجود مؤشرات تدل على أن البعض منهم يتمثل الإعاقة بطريقة إيجابية عبر الإشارة إلى كون

البيئة مكون أساسي في حدوث الإعاقة ، فإن معظم المشاركين والمشاركات ما زالوا يتمثلون الإعاقة بطريقة سلبية حيث بدا ذلك واضحا من خلال تركيزهم على الحديث عن الإعاقة على الشخص (عجز، نقص، غير قادر، مريض، يحتاج لمساعدة ، ليس له استقلالية ، له اختلال وظيفي...). .

وخلال المناقشات بطريقة تشاركية –تفاعلية تم إعادة ترتيب بعض الأفكار والوقوف مليا عند بعض الاصطلاحات ومحاولة فهم معناها العلمي وكيفية تلقيها ثقافيا كالعجز مثلا .

المنظورات /المقاربات التقليدية للإعاقة :

خلال هذا المحور تم تناول مختلف المنظورات والمقاربات التقليدية للإعاقة ، والمحددة في المنظور الخرافي الأسطوري ، المنظور الإحساني الخيري وكذلك المقاربة الطبية للإعاقة وكذلك دراسة ومناقشة آثارها السلبية على الأشخاص في وضعية إعاقة وعلى المجتمع ككل. وقد أعدت مصوغات تكوينية الخاصة تتناول الموضوع من مختلف جوانبه.

المقاربات الجديدة للإعاقة :

تم في هذا الإطار عرض ومناقشة المقاربات الجديدة للإعاقة وهي المقاربة الاجتماعية والمقاربة الحقوقية، وتحديد التغيير الكبير الذي أحدثته في التعاطي مع الإعاقة حيث تم توجيه التركيز إلى المجتمع عوض الشخص والبحث عن المعيقات البيئية التي تعيق المسار الطبيعي لشخص يعاني من عجز ما، وكيف أصبحت الإعاقة من ضمن انشغالات وقضايا حقوق الإنسان، بالإضافة إلى عرض السياق التاريخي لظهور هذه المقاربات ، ومناقشة آثارها الايجابية على الشخص وعلى المجتمع، وتحديات العمل وفقها .

كما تم تقاسم بعض المفاهيم التي يتوجب تغييرها والعمل على تجاوز بعض الدلالات السلبية ، والعمل على اكتساب مدلولات ايجابية من هذه المفاهيم السلبية :

- الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة
- شخص معاق شخص عادي
- شخص معاق شخص سوي
- شخص مسكين – منقوص – عاجز

وخلصت النقاش إلى أن طبيعة الألفاظ والمصطلحات المستعملة في الحديث عن الإعاقة ، تعكس طبيعة المقاربة المتبناة، غير أن اكتساب الألفاظ والمصطلحات ذات المضمون الايجابي تدعم المنظورات الايجابية عن الأشخاص فئ وضعية إعاقة.

من أهم توصيات الورشة :

خلق لجنة مكونة من الإعلاميين/والفاعلين الجمعويين لمتابعة قضية الإعاقة، والتي ممكن أن تكون كآلية للحفاظ على هذه الدينامكية التي أنتجها المشروع .

2/ " الإطار الدستوري والقانوني للحقوق الإنسانية للأشخاص في وضعية إعاقـة بالمغرب ":

تقديم :

أهمية موضوع الورشة ينبع من كون الأشغال في مجال الإعاقة يقتضي معرفة الإطار الدستوري والقانوني ، بالعلاقة بمستجدات السياق العام الوطني و الديناميات التي أحدثها مشروع قانون 13-97 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة ...

وقبل تناول المحور الأول كمدخل عام تم التطرق إلى مقاربات ومنـــــهجيات التشريع بخـــــصوص الإعاقة التي تبناها المشروع ومن خلال النقاش للمـقاربات والمناهج الممكنة تبين أن المغرب اعتمد مـقتربا مزدوجا في تقنين مختلف الجوانب المرتبطة بالإعاقة ، بحيث أصدر قوانين خاصة بالمعاقين ولاحقها بالكثير من القوانين العـــــامة ومقتضيات وأحكام تتعلق بالحقوق الإنسانية للأشخاص في وضعية إعاقة واعتمد أخيرا بمشروع قانون إطار.

المحور الأول: دستور فاتح يوليوز2011 وحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

بعد الاطلاع على بعض مفاهيم دستور فاتح يوليوز 2011 اتضح أنه لأول مرة في تاريخ المغرب يتم دسترة حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة حيث نص على ما يلي:

- حظر ومكافحة كل أشكال التمييز بين الجنس واللون والمعتقد واللغة والإعاقة.

جعل الاتفاقيات الدولية كما صادق عليها المغرب وفي نطاق أحكام الدستور وقوانين المملكة ، والعمل على ملاءمة هذه التشريعات مع ما يتطلبه (تصدير الدستور)

- ويشكل هذا لتدير جزءا لا يتجزأ من الدستور

الفصل 34 :

تقوم السلطات العمومية بوضع و تفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة و لهذا الغرض ، تسهر خصوصا على :

- معالجة الأوضاع الهشة لفئات من النساء و الأمهات والأطفال و الأشخاص المسنين و الوقاية منها ،
- إعادة تأهيل الأشخاص الذي يعانون من أعاقة جسدية آو حسية حركية أو عقلية و إدماجهم في الحياة الاجتمـــاعية و المدنية وتيسير تمتعهم بالحقوق و الحريات المعترف بها للجميع .

المحور الثاني : الإطار القانوني لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب

الفرع الاول : الحقوق الإنسانية للأشخاص في وضعية إعاقة من خلال قانـــون الرعاية الاجتمـــاعية للمكفوفين و ضعاف البصر

الفرع الثاني : الحـــقوق الإنســـانية من خلال قانون الرعاية الاجتماعية للأشخاص المعاقين .

الفرع الثالث : الحـــقوق الإنسانية للأشخاص في وضعية إعاقة من خلال قانون الولوجيات .

الفرع الرابع : المراسيم التطبيقية ومشروع قانون المتعق بتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية اعاق

المحور الثالث : مشر وع قانون إطار رقم 13، 97 يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها

خلال هذا المحور تم تشتغال على مشروع قانون اطار رقم /13-97 إعادة قرائته و مقارنته مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة .

3/ الحقوق الإنسانية للأشخاص في وضعية إعاقة من خلال الإعلانات و الاتفاقيات العامة و الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

تقديم:

أهمية موضوع الورشة في هذا المجال يقتضي معرفة ما أنتجه المنتظم الدولي من الإعلانات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان عامة والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بمسؤولية والتزام المشاركين والمشاركات .

أهداف الورشة البداغوجية:

- أن يتمكن المشاركون و المشاركات من معرفة مكانة حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة ضمن المنظومة الحقوقية الدولية .
- أن يتمكن المشاركون و المشاركات من فهم السياق العام لصدور الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي إعاقة .
- أن يتمكن المشاركون و المشاركات من فهم مبادئ وقيم الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي إعاقة ومضمونها وقيمتها المضافة .
- أن يتمكن المشاركون و المشاركات من معرفة مختلف آليات رصد و تتبع إعمال الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي إعاقة
- أن يتمكن المشاركون و المشاركات من الاستئناس بالعمل على الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي إعاقة .

المحور الأول و الثاني :

سياق صدور الاتفاقية

من خلال هذان المحوران ، الاول حول **الحقوق الإنسانية للأشخاص في وضعية إعاقة من خلال الإعلانات و الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان العامة ، والثاني: الإعلانات والأدبيات الدولية الخاصة بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة** ،تم تبيان أهمية صدور هذه الاتفاقية ، لانه رغم صدور عدة صكوك ومعـــــاهدات و اتفاقيات دولية خاصـة بحقوق الإنسان انطلاقا من الإعلان العـــــالمي و العهدين إلى باقي الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة . لا يزال الأشخاص في وضعية إعاقة يعانون من الإقصاء والتهميش و انتهاك كل حقوقهم الإنسانية. إذ :

- إنه لم يتم استغلال ما تتيحه الاتفاقيات الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لأنها لم تدمج ولم تبرز التزامات
- محدودية آثر الإعلانات والأدبيات والآليات الأممية الخاصة بالإعاقة على مستوى تمكين الأشخاص المعاقين من حقوقهم.
- لم تمكن الدول بخصوص كيفية إعمال حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بموجب هاته الاتفاقيات.
- استمرار حرمان الأشخاص ذوي الإعاقة من حقوقهم وحرياتهم
- إن الحاجة إلى اتفاقية دولية ملزمة تحمي وتعزز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كانت ضرورية
- لتأكيد أن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة جزءا لايتجزأ من حقوق الإنسان

لذا كان من الضروري تبني الأمم المتحدة لصك رسمي يحمي و يعزز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
و بعد عدة ضغوطات من المجتمع المدني والأشخاص المعاقين وأسرهم تمت المصادقة على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في 13 دجنبر 2006 من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي صادق عليها المغرب في ابريل 2009.

المحور الثال ث: الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة : المضمون والقيمة المضافة وآليات التنفيذ والتتبع

في هذا المحور تم التطرق إلى كرونولوجيا نشأة الاتفاقية الدولية ابتداء من : سنة 24 ماي 1984 بقرار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بتعيين مقرر خاص للقيام بدراسة شاملة حول العلاقة بين حقوق الإنسان ووضع الأشخاص المعاقين إلى الدورة الحادية و الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة حيث المصادقة على النص النهائي للاتفاقية (الأربعاء 13 دجنبر 2006) وعرضها للتوقيع يوم 30 مارس 2007 بمقر الأمم المتحدة بنيويورك.

كما تمت الإشارة أيضا إلى القضايا التي عرفت أكثر جدلا بين أعضاء اللجنة منها :

1. طبيعة الاتفاقية
2. النساء المعاقات
3. الأطفال المعاقون
4. معاقون تحت الاحتلال / الوضعيات الخطرة.
5. اسر وعائلة المعاقين .

6. التعاون الدولي
7. الرصد و تتبع تنفيذ الاتفاقية .

كما تم اشتغال أيضا على تعريف الاتفاقية و على مبادئ العامة و على قيمتها المضافة، و على مضامين و الغرض من الاتفاقية .
فضلا عن ذلك تم تدقيق بعض المفاهيم والمصطلحات (التميز على أساس الإعاقة ، الاتصال ، الترتيبات التيسيرية ...) والإشارة إلى مبادئ الاتفاقية العامة التي تعتبر روح الاتفاقية و مؤطرة لكل موادها، وانه من خلال بعض المواد هناك بعض المبادئ الأخرى كالتمثيلية- التنمية - الدعم المجتمعي).

ومن اهم مضامين الاتفاقية :

- ضمان و تعزيز إعمال كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا شاملا بالنسبة لجميع الأشخاص في وضعية إعاقة دون أي تميز على أساس الإعاقة.
- اتخاذ جميع التدابير التشريعية الإدارية وغيرها لإعمال الحقوق المعترف بها في الاتفاقية
- تعزيز حقوق الأشخاص في وضعية أعاقة في جميع السياسات والبرامج.
- ضمان التشاور و مشاركة المعاقين بما في ذلك الأطفال من خلال المنظمات التي تمثل بشأن وضع و تنفيذ التشريعات والسياسات، و في عملية صنع القرار.
- إقرار بأن البنات والفتيات ذوي الإعاقة يتعرضن لأشكال متعددة من التمييز لذا يجب اتخاد التدابير اللازمة لضمان تمتعهن تمتعا كاملا و على قدم المساواة بجميع حقوق الإنسان.

المحور الرابع والاخير: أليات رصد و تتبع تنفيذ الاتفاقية:

تم الاشتغال على تحديد المعايير و المحددات والالتزامات العامة للدول وواقع الحال بالمغرب من خلال 4 قضايا :

- الحق في التعليم : المادة 24
- الحق بالمشاركة في الحياة السياسية والتفاقية (المادة 29و 30)
- البنات المعاقات(المادة 6- المادة 16)
- الهيكلة القانونية (المادة 12-13-14)

وبعد عرض المجموعات لاعمالهم/ن ومن خلال المناقشة الجماعية لكل المشاركين ، اتضح ان الاتفاقية حددت نظاما لرصد مدى احترام و إعمال الدول الأعضاء لإحكامها على مستويين.

- **على مستوى الوطني :**

- على الدول الاعضاء وضع اطار وطني للتتبع والرصد وفق معايير باريس .
- على الحكومة ان تخلق نقطة ارتكاز واحدة أو عدة نقط ارتكاز حكومية معينة يتبع تنفيذ الاتفاقية.

- **على الصعيد الدولي:**

- لجنة الامم المتحدة المعنية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة و هي آلية تعاهدية انشأت بموجب الاتفاقية ويمكنها ان تتلقى تقارير دول الاطراف والتقارير الموازية و ان تتلقى ايضا شكاوي للإفراد و الجماعات بشان انتهاك دولة عضوة لاحكام الاتفاقية و يشترط ان تكون الدولة طرف في البروتوكول الاختياري الملحق.

- **مؤتمر دول الاطراف:**

- أنشأت الاتفاقية آلية أخرى سميت مؤتمر دول الأطراف يتم عقده بانتظام للنظر في القضايا و المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية.

وقبل نهاية الورشة ذكر المنشط بالقيمة المضافة التي جاءت بها الاتفاقية و التي يمكنان نلخصها في ما يلي :

- إنها أول اتفاقية دولية لحقوق الإنسان تصدر في القرن الحادي والعشرون (13 دجنبر 2006)
- إنها أول صك ملزم قانونيا يوفر حماية شاملة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- إنها تضع تعريفا واسعا للإعاقة يستوعب جميع أنواع الإعاقات ومؤسس على المقاربة الاجتماعية للإعاقة وأكدت على نسبيته.
- إنها تشرح بوضوح وتحدد بدقة كل التزامات الدول بخصوص احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإعمالها.

- وضعت مادة خاصة بالمبادئ العامة المؤسسة للاتفاقية.
- وضع إطار مفاهيمي وتدقيقه مثل تعريف التميز على أساس الإعاقة ، التيسيرات المعقولة تساعد على فهم وتفسير الاتفاقية
- التنصيص على أهمية التعاون الدولي وأهميته في دعم الجهود الوطنية لتنفيذ الاتفاقية
- التنصيص على أن تكون البرامج التنموية الدولية دامجة لبعد الإعاقة| حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- وضع آليات للرصد.

4/ التنمية الدامجة: المفهوم، المبادئ ونماذج من الممارسات الجيدة بالمغرب

تقديم:

استهل العمل في هذه الورشة با لتطرق الى بعض المعطيات الخاصة بالإعاقة بالمغرب من خلال البحث الوطني المنجز سنة 2004 حيث بلغ عدد الأشخاص في وضعية إعاقة، هذا البحث الذي أنجزته كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين، % 12,5 من مجموع سكان المغرب خلال شتنبر ,2004 أي ما يعادل مليونا و530 ألف شخص من العدد الإجمالي للسكان بالمغرب و اثبت ان كل أسرة مغربية من أصل أربعة معنية بالإعاقة كما استعادة بعض مفاهيم ومقاربات الإعاقة، وأشار أيضا الى بعض مسببات الإعاقة .

المحور الأول: مفهوم التنمية الدامجة ومبادئها .

في البداية تم التطرق الى شرح بعض المفاهيم ذات الصلة بالتنمية :

الإقصاء :

الإقصاء الاجتماعي والتهميش، هو استبعاد شخص أو مجموعة يمارس على أساس الجنس ، العرق، اللون او العاقة ويحرم هذه المجموعة من ممارسة حقهم في الحياة بشكل متساوي مع الآخرين .

الدمج :

هي عملية تهدف غالى إشراك الفعلي لكل الفئات المجتمعية (الأطفال ، الشباب ، النساء و الأشخاص في وضعية إعاقة ..) في كل القضايا بتويفير كل الوسائل و التسهيلات التي تضمن لهم /ن الحق في بناء مجتمعاتهم و المساهمة تقوية قدراتهم /ن الذاتية .

مفهوم التنمية الدامجة :

بعض التعريفات

- هي نموذج من التنمية يروم النهوض بالمساواة والمشاركة لأوسع قاعدة مجتمعية.
- تضمن للأشخاص في وضعية إعاقة التمكن من التمتع بنفس حقوق أفراد المجتمع الآخرين و أن يكونوا فاعلين - مصادر (acteurs ressources) في السياسات وصيرورات تفعيلها.
- هي عملية ديناميكية تضمن إدماج بعد الإعاقة في ممارسات الفاعلين المحليين في المخططات و البرامج التنموية المحلية لتحسين ظروف وحياة كريمة لهذه الفئة من المواطنين و المواطنات .

المحور الثاني :نماذج الممارسات الجيدة بالمغرب .

خلال هذا المحور تم عرض ثلاث تجارب ناجحة لبعض الجمعيات بالمغرب و التي حاولت من خلال انجاز بعض المشاريع ان تنتج بعض الآليات و الإجراءات لتفتح لحوار مع الفاعلين المحليين و إقناعهم بضرورة الأخذ بعين الاعتبار بعد الإعاقة كمكون أساسي في التنمية المحلية .

- تجربة الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب من خلال مشروع : الولوجيات في خدمة حقوق الأشخاص محدودي الحركة
- تجربة الودادية المغربية للمعاقين بالدار البيضاء من خلال مشروع : إدراج الفئات الهشة و المقصية في المجتمع بايجا آليات جديدة ذات أثار و مردو دية جد ايجابية على الأشخاص في وضعية أعاقة .
- تجربة الثالثة لمركز الإنصات ، التوجيه و الارشات للأشخاص في وضعية إعاقة بمدينة سلا

المكون الثاني :

التشخيص ورصد الإعاقة في الإعلام

تقديم:

يشكل هذا المكون الثاني حول التشخيص ورصد الإعاقة في الإعلام الجزء المحوري في عمل المشروع. وقد أنجزت في إطاره عدد من الأنشطة التي سنعرض لها تباعا مع إبراز أهم الخلاصات بشأنها. يأتي في مقدمة تلك الأنشطة عقد ندوة حول موضوع ***"صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام بالمغرب: نحو تعزيز الاتجاهات الإيجابية"***. و قد شكلت مُخْرجات الندوة قاعدة اقتراحية لمضامين الميثاق الوطني لتحسين صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام المغربي.

1/ ندوة "صورة الشخـــص في وضعية إعاقـة في الإعلام بالمغرب : نحو تعزيز الاتجاهات الايجابية "

أ/ الإطار العام للندوة وسياقها:

تعرضت الورقة التوجيهية للندوة في سياق تأطيرها لهذه الندوة عددا من المعطيات المهمة. وقد اعتبرت أن الإعاقة في المغرب تشكل، وفقا لإحصائيات البحث الوطني حول الإعاقة الذي قدمت نتائجه كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين بالمغرب سنة 2006، ما نسبته 5.12 من الساكنة، هذا، في الوقت الذي تقدر فيه نسبة الإعاقة عالميا بحوالي 10 في المائة.
وبغض النظر عن دقة الرقم المرتبط بالموضوع في المغرب، فإن الأشخاص في وضعية إعاقة واقع يجب التعامل معه من زوايا جديدة، على اعتبار أن الشريحة المعنية تمثل طاقة مجتمعية يتحتم التعامل معها على قدم المساواة مع الطاقات الحية الأخرى، وفق ما تستلزمه المواطنة من حقوق وواجبات.

وقد صادق المغرب على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري في 8 أبريل 2009، وتم نشرها في الجريدة الرسمية في 15 سبتمبر 2011. وتزامن هذا مع نفس السنة التي تبني فيها المغرب الدستور الحالي الذي ينص على "حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان".

ومن جانبها، صادق كل من المجلس الحكومي والمجلس الوزاري على مشروع القانون الإطار رقم 97/13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، وإحالته على مجلس المستشارين. وأصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكذا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي رأيهما الاستشاري حوله.

وقد خلق ذلك نقاشا عموميا ساهمت فيه بشكل فعال الشبكات والجمعيات النشيطة في مجال الإعاقة، وما يزال هذا المشروع موضوع جدل بين الحكومة والمجتمع المدني.

كما صدرت نصوص قانونية تؤطر حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة من أهمها القانون رقم 05.81 المتعلق بالرعاية الاجتماعية للمكفوفين وضعاف البصر، والقانون رقم 07.92 المتعلق بالرعاية الاجتماعية للأشخاص المعاقين، والقانون رقم 03.10 الخاص بالولوجيات.

والجدير بالذكر أن الحكومة الحالية تنكب على إعداد سياسة عمومية مندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، كما أن المغرب أودع تقريره الأولي حول مدى إعماله للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأنشئت لجنة بَيْوزارية تعنى بموضوع الإعاقة.

لكن هذا التوجه التشريعي المؤسساتي يظل في حاجة إلى دعم يتمثل، في ما يخصّ وسائل الإعلام، بالمرافقة التي تيسّر إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في المجتمع، عبر إشاعة تمثلات إيجابية تهيئ الرأي العام للتفاعل مع هذه الشريحة بوصفها عنصرا من عناصر التنوع البشري، كما تعدّها للانخراط الفاعل في المجتمع ضمن رؤية تنموية تشاركية.

ب/ أهداف ومرامي الندوة:

استنادا إلى معطيات هذا السياق ، نظمت جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب بشراكة مع المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان ومعهد التنوع الاعلامي هذه الندوة الوطنية تحت عنوان **صورة الشخـــص في وضعية إعاقـة في الإعلام بالمغرب : نحو تعزيز الاتجاهات الايجابية** وذلك بهدف التناظر الواسع في الموضوع، وإشراك مختلف الفاعلين والمهتمين في التفكير في أنجع التصورات التي يمكن لوسائل الإعلام المغربي تبنيها حين معالجة مواضيع الإعاقة بالمغرب، وكذا طرق أجرأتها بما يضمن تراكما معرفيا وعمليا يعزز الترسانة المهنية والأخلاقية في مجال تغطية قضايا الإعاقة.

وترمي جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب، بتضامن مع شركائها، وكل الأطراف المعنية بالموضوع، الى توظيف مُخْرجات الندوة الوطنية لبلورة ميثاق وطني حول الإعلام والإعاقة بالمغرب. ويظل الطموح قائما في أن يشكل هذا الميثاق أداة ذات قوة معنوية، يسترشد بها الإعلاميون في ملامسة مجال الإعاقة.

ج/ محاور الندوة:

وتتأسس الندوة على ثلاثة محاور: يُعْني الأول بصورة الإعاقة والأشخاص في وضعية إعاقة في الإعلام المغربي بكل وسائله ومشاربه، ويهم الثاني ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة لوسائل الإعلام، سواء كمتلقين أو كإعلاميين، ويقارب الثالث منهجية إعداد الميثاق الوطني وتفصلاته، ومضامينه الأساسية.

المحور 1- صورة الإعاقة والأشخاص في وضعية إعاقة في الإعلام بالمغرب:

إن تحسين صورة الأشخاص في وضعية إعاقة، رهين بوعي الإعلاميين أن قضايا الإعاقة مرتبطة بحقوق الإنسان، ولا يصح النظر إليها من زاوية الرعاية فقط. ويستدعي هذا الأمر أن يكون الإعلاميون، أفرادا ومؤسسات، مدركين إدراكا جيدا لمضامين الاتفاقيات الدولية، والنصوص القانونية والتنظيمية المنتجة في هذا الباب، سواء على المستوى الدولي أو الوطني. كما أنه يصبح لزاما على الإعلاميين إدراك طرق أجرأة النصوص القانونية في سياقات متنوعة، وهو ما يتيح لهم رصد التطورات ليس فقط من خلال المتون القانونية، بل على أرض الواقع.

وهنا تبدو أهمية الشراكات التي يعقدها الإعلاميون مع الجمعيات والشبكات والمؤسسات الرسمية، وكذا الخبراء في الإعلام والإعاقة، وذلك من أجل المساهمة في بناء خطاب منصفٍ للأشخاص في وضعية إعاقة، حافظٍ لكرامتهم كمواطنين، مدمجٍ لهم في اتجاه رفد التنمية، وفعالٍ من حيث بناء صورة إيجابية لهذه الشريحة لدى الرأي العام الوطني، والرأي العام داخل هذه الفئة.

وبما أن بناء الصورة الذهنية الاجتماعية يخضع لمسار تراكمي تشاركي غالبا ما يتميز بالبطء، إذ لا تظهر تجلياته ملموسة إلا في الأمدين المتوسط والبعيد، يصبح مستعجلا البدء في تمثل التغيير من الآن، وإعمال آلياته دونما انتظار.

المحور 2- ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة لوسائل الإعلام، سواء كمتلقين أو كإعلاميين:

تعتبر إتاحة الفرصة للأشخاص في وضعية إعاقة ليشاركوا كفاعلين في الإعلام، دون أن ينحسروا لينوب عنهم آخرون، آلية جيدة لإبراز كفاءاتهم على مستوى الإعلام. ولذلك يجب على الإعلام أن ينفتح على الأشخاص في وضعية إعاقة لتمكينهم من التعبير عن أنفسهم، كمصادر، وشهود، ومرجعيات تقنية وفكرية، ومحررين ومقدمي برامج، ناهيك عن تقلدهم مناصب مرتبطة بصناعة القرار الإداري أو التحريري داخل المؤسسات الإعلامية المغربية.

ومعلوم أنه ما زالت هناك عوائق تحول دون استفادة المكفوفين وضعاف البصر، والأشخاص في وضعية إعاقة الصمم من الخدمات الإعلامية، وذلك لعدم إتاحة الوسائل والأدوات الكفيلة بوضع حد لهذا المشكل، ومنها توفير وتوسيع دائرة لغة الإشارة و برايل.

المحور 3- ميثاق تحسين صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام:

شكلت مُخْرجات الندوة قاعدة اقتراحية لمضامين الميثاق الوطني لتحسين صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام المغربي. وهو الميثاق الذي يتأسس على تصور شمولي للآليات الكفيلة بإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب من خلال تحسين صورتهم في وسائل الإعلام. ويروم هذا الميثاق، بارتكازه على مفهوم الصحافة الاندماجية، تيسير ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى وسائل الإعلام، ورفع الوصم والتهميش عنهم، واعتبارهم طاقة مفتوحة على المساهمة الإيجابية والوازنة في المجتمع.

وفي هذا المحور، تم التناظر في منهجية إعداد الميثاق الوطني وتفصلاته، ومضامينه الأساسية.

د/ الخلاصات الأساسية للندوة:

تقديم:

تماشيا مع المستجدات التشريعية والحقوقية التي عرفها المغرب على مستوى التزاماته الدستورية والدولية، والمتمثلة أساسا في:

- ترسيخ حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في دستور 1 يوليوز 2011، وخاصة في ديباجته، مما يعتبر خطوة رئيسية في عملية الإصلاح السياسي والتشريعي وبناء مجتمع تحترم فيه الحقوق و الحريات؛
- مصادقة المغرب على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري.

واستجابة لحركية المجتمع المدني في مجال الاهتمام بموضوع الأشخاص في وضعية إعاقة، وخاصة المنظمات والجمعيات الناشطة في مجال الإعاقة؛

وفي إطار أنشطة مشروع "تقوية قدرات نساء ورجال الإعلام لدعم أدوارهن وأدوارهم لإنصاف الأشخاص في وضعية إعاقة والارتقاء بالوعي الحقوقي للمجتمع"الذي أنجزته "جمعية الحمامة البيضاء لحقوق

الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب"، بشراكة مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وبالتحديد الشق المرتبط بالمكوّن الثاني المخصص لتشخيص ورصد الإعاقة في الإعلام وإعداد تقرير حولها؛

وبدعم من معهد التنوع الإعلامي،الشريك الأساسي في الشطر الثاني من المشروع؛ تم عقد ندوة وطنية حول موضوع "**صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام بالمغرب : نحو تعزيز الاتجاهات الايجابية**" 15 أبريل 2015 بفندق فرح توليب بالرباط . وعرف هذا اللقاء حضورا مميزا للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة من مختلف جهات المغرب، وفاعلين وفاعلات في مجالات الإعاقة وحقوق الإنسان، بالاضافة إلى باقي المتدخلين المؤسساتيين في قطاع الإعلام والتواصل، بهدف التداول، بشكل تشاركي، في سبل وآليات تحسين صورة الإعاقة بالإعلام في المغرب.

افتُتِح اليوم الدراسي بمداخلات كل من السيدة بسيمة الحقاوي وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، والسيد مصطفى الخلفي وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، إلى جانب الكاتب العام للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، والسيد برقية عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

التزامات ممثلي الحكومة :

✓بسيمة الحقاوي وزيرة التضامن و المرأة و الأسرة و التنمية الاجتماعية

أكدت وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بسيمة الحقاوي، في كلمتها، أنه حان الوقت ليكون بُعد الإعاقة حاضرا في القوانين التي يتم وضعها، وكذا السياسات العمومية والبرامج الحكومية التي يتم إعدادها. وهو الأمر الذي جاء به مشروع القانون الإطار الذي تمت المصادقة عليه في مجلس وزاري سابق، والذي سيناقش قريبا في البرلمان. وأبرزت السيدة الوزيرة أن المشروع يعد مفصليا في معالجة قضايا الأشخاص في وضعية إعاقة، موضحة أنه نادرا ما نجد الشخص في وضعية إعاقة في فيلم أو برنامج يعكس الصورة الحقيقة لهذا المواطن المغربي الذي له حقوق تكرست مع دستور 2011، مشيرة، في نفس الوقت، إلى أنه لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تكون هاته الفئة منقوصة المواطنة فقط لكونها في وضعية إعاقة.

وأشادت السيدة الوزيرة بدور المجتمع المدني في المساهمة إلى جانب الوزارة في إعداد السياسات العمومية المندمجة للأشخاص في وضعية إعاقة، والتي ينتظر أن تناقش داخل اللجنة الوزارية التي أحدثت هذه السنة لتتبع مدى احترام الالتزامات الحكومية.

كما تم التأكيد من قبل السيدة الوزيرة على أهمية الشراكة بين الوزارة والمجتمع المدني في مستوياتها التشاورية القبْلية على صعيد البلورة والإنجاز والنزول إلى الميدان من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

واختتمت السيدة الوزيرة مداخلتها، بالإشارة إلى أن 37٪ من ميزانية الوزارة تخصص لدعم مشاريع الأشخاص في وضعية إعاقة، وأن إدماج هؤلاء في سوق الشغل يظل إشكالا حقيقيا، علما أن صندوق التماسك الاجتماعي يشكل بوابة مهمة لتحقيق إدماجهم في المجال المهني.

✓السيد مصطفى الخلفي وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة

دعا وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة السيد مصطفى الخلفي، إلى ضرورة تصحيح الصورة النمطية تجاه الأشخاص في وضعية إعاقة، والتعامل معهم بشكل طبيعي مثل باقي المواطنين وألا تكون النظرة الموجهة إليهم نظرة شفقة.

وأكد السيد الخلفي في كلمته الافتتاحية إلى أن اللقاء المنعقد يعد بمثابة إطلاق مسار لإنصاف فئة وازنة في مجتمعنا تعاني من التهميش والإقصاء من طرف الإعلام المغربي الذي يتناولها بشكل سلبي في الغالب.

وأشار السيد الوزير إلى وجود بعض الاستثناءات، معتبرا أنه من واجب الإعلام المساهمة في تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من الاندماج بطريقة طبيعية في الحياة الاجتماعية والمدنية، وحثهم على تحدي الإعاقة وتجاوزها، وتحمل أدوار قيادية في مجتمعاتنا، مستدلا بأشخاص في وضعية إعاقة قدموا الكثير للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة بالمغرب.

وأضاف السيد الوزير أن الوزارة بدأت العمل على تحسين صورة الأشخاص في وضعية إعاقة انطلاقا من دفتر التحملات المتعلق بالقطاع السمعي البصري سنة 2012، وذلك بالتنصيص في المادة الثالثة من دفتر التحملات الخاص بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد (القناة الثانية)، على أن التلفزيون مطالب بتقديم صورة إيجابية حول الأشخاص في وضعية إعاقة، وتيسير إدماجهم في الحياة العملية والاجتماعية، ومراعاة وضعية الأشخاص في وضعية إعاقة على مستوى الإنتاج الإعلامي. باعتبار ذلك جزءا من الخدمة العمومية في الإعلام العمومي.
وأضاف السيد الوزير أن مشروع مدونة الصحافة والنشر نص كذلك على منع الإساءة للأشخاص في وضعية إعاقة باقتراح من المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وبخصوص مشروع الميثاق الوطني لتحسين صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام، أكد السيد مصطفى الخلفي استعداد وزارته أن تكون طرفا فاعلا فى إعداده، والعمل على ترجمة مقتضياته من خلال تنظيم دورات تكوينية لفائدة نساء ورجال الإعلام، وأن يكون الميثاق جزءا من المرجعيات التي يعتمدها المجلس الوطني للصحافة في تقييم تعاطي وسائل الإعلام مع الأشخاص في وضعية إعاقة، ومواجهة الصور السلبية.

✓السيد الكاتب العام للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

في كلمته التي ألقاها السيد عبد الرزاق روان نيابة عن السيد المندوب الوزاري حول اختصاصات المندوبية الوزارية، أكد على استراتجية هذه الأخيرة في نشر ثقافة حقوق الإنسان والارتقاء بها، ودعم البرامج والمشاريع التي تهدف إلى ذلك من خلال تطوير شراكة مع المجتمع المدني، وترسيخ المقاربة التشاركية مع الجمعيات بهدف حماية حقوق الإنسان والنهوض بثقافتها . وأفاد أن المندوبية دعمت 20 مشروعا سنة 2012، و 24 مشروعا سنة 2013. وهي مشاريع تروم المساهمة في النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

✓المجلس الوطني لحقوق الإنسان:

أشار السيد برقية عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مداخلته إلى أن الأفكار السلبية المكرسة في بلادنا تظهر على مستوى المواقف، والتشريعات، والثقافة. وركز على دور وسائل الإعلام في نشر الأفكار الإيجابية، وعدم تشويه صورة الشخص في وضعية إعاقة عن قصد أو عن غير قصد، والحرص على المضامين التي تمرر الرسائل التي تستوفي شروط احترام المبادئ الكونية كالاختلاف والتنوع، والحق في الكرامة، والمعلومة...

وأشاد المتدخل بالعمل الجبار الذي تقوم به جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب (ACB)، داعيا إياها للاشتغال أكثر على المواضيع التي تضمن للشخص في وضعية إعاقة حقوقه وكرامته في الإعلام المغربي.

✓جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب

أكد رئيس جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة السيد أحمد عيداني على ضرورة استفادة الأشخاص في وضعية إعاقة من الإعلام كخدمة عمومية على قدم المساواة مع جميع المواطنين، وتغيير المفاهيم الخاطئة والتمثلات السلبية التي تؤثر على صناعة الرأي العام.

كما طالب جهاز الحكومة بتبني سياسات عمومية وطنية ومحلية مندمجة وملزمة من أجل تحسين حياة الأشخاص في وضعية إعاقة في جميع أوراش الإصلاح من طرف الجهاز التشريعي والتنفيذي وباقي المتدخلين من هيئات سياسية ونقابية ومؤسسات وطنية للحكامة. وحث الحكومة على فتح أوراش للتثقيف تهدف إلى تقبل الاختلاف، وإذكاء الوعي حول المقاربة الحقوقية للإعاقة داخل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، وتحفيز الإعلام ليلعب دوره في تغيير الصور النمطية التقليدية حول الأشخاص في وضعية إعاقة ومساندة قضاياهم.

وأبرز السيد عيداني أن هذه المبادرة ليست الأولى من نوعها، بل إن الجمعية مؤمنة منذ تأسيسها بأهمية الإعلام لدعم كل القضايا المجتمعية وعلى رأسها قضية الإعاقة. وتعد مبادرة اليوم الدراسي بوابة إضافية لطرح الموضوع بشكل ومنهجية علمية وبوسائل ناجعة، وبقوة أكبر، وملحاحية أكثر ليتحمل كل فاعل ومتدخل قسطه من المسؤولية، ولإعادة التفكير في طرح موضوع الإعاقة والإعلام باعتماد خطاب إعلامي يخدم قضايا الإعاقة من منظور حقوقي.

هـ/ توصيات الجلسة العامة :

1. الإسراع بإصدار قانون يعزز و يحمي حقوق الأشخاص في وضعية اعاقة.
2. تبني سياسات عمومية وطنية ومحلية مندمجة وملزمة من أجل تحسين حياة الأشخاص في وضعية إعاقة.
3. تبني الميثاق الوطني حول الإعلام والأشخاص في وضعية إعاقة، والمساهمة في إعداده وأجرأة مضامينه.
4. اعتماد المقاربة التشاركية الفعلية مع الجمعيات الناشطة في ميدان الإعاقة.

تم الاشتغال من طرف اللجنة العلمية بطريقة تشاركية تفاعلية مع الطرفين لتهيئ أرضية الندوة ودلائل تنشيط ورشات الندوة الثلاث. وتم الاتفاق على الاشتغال على مكونات الندوة كما يلي:

الجلسة الافتتاحية:

هي جزء لا يتجزأ من الندوة من حيث المضمون، والتوصيات، والالتزامات المؤسساتية الواردة في الكلمات الافتتاحية للفاعلين المؤسساتيين.

الجلسة العامة الأولية:

تتضمن مداخلة تأطيرية حول : **الإعلام والشخص في وضعية إعاقة: الصورة وإشكال الولوج** للأستاذ **عبد الوهاب الرامي**تلامس مجمل المواضيع والقضايا التي ستبحثها ورشات العمل.

ورشات عمل تتمحور حول العناوين التالية:

1 - صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام.
2 - ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة للأعلام كمتلقين وكإعلاميين.
3 - مشروع ميثاق تحسين صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام.

وللوصول للنتائج المتوخاة من الندوة، تم توجيه بعض الإرشادات من أجل تفعيل إيجابي للندوة، تتمثل في أنه يتعين:

- الاشتغال داخل الورشات وفق المحاور الأساسية لدلائل التنشيط التي تم إعدادها لهذه الغاية.
- إعداد تقارير وفق بنية تحترم المعايير الأساسية لدلائل التنشيط.
- بلورة اقتراحات وتوصيات إضافية لما وارد في دلائل التنشيط.
- مراعاة النوع، وتنوع الإعاقات، والتنوع المهني خلال توزيع المشاركين في الورشات.
- توفير ترجمة للغة الإشارة.

مداخلة "الإعلام والشخص في وضعية إعاقة: الصورة وإشكال الولوج" للأستاذ والخبير الإعلامي عبد الوهاب الرامي .

تمحورت هذه المداخلة حول ثلاثة محاور رئيسية وهي:

- ✓ الاعلام والاعاقة، أية علاقة ؟
- ✓ الصور النمطية حول الأشخاص في وضعية إعاقة فى الإعلام.
- ✓ آليات تحسين صورة الأشخاص في وضعية إعاقة في الإعلام.

تطرق المحاضر إلى مجموعة من التسميات والمفاهيم والتوصيفات المستعملة في مجال التغطية الإعلامية للإعاقة، والتي من شأنها أن تسيء للأشخاص وتحّطهم سلبا. وأبرز أن المعالجة الإعلامية في المغرب تمزج

بين النموذج الانتقائي والنمطي. أما بخصوص الصور النمطية حول الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام، فهي تستمد جذورها، حسب المتدخل، من الثقافة والمناهج التربوية تحديدا، مستدلا، في إطار مقارن، بأمثلة من وسائل الإعلام والصناعة السينمائية والأدوار المنوطة بالأشخاص في وضعية إعاقة، في إشارة منه إلى أن بعض الدول قد انتبهت لهذا الموضوع، وحددت له إطارا تشريعيا خاصا.

وبخصوص آليات تحسين صورة الشخص في وضعية إعاقة، حدد المحاضر شروطا وتوصيات جدة مهمة. وقد تتبع جميع المشاركات والمشاركين باهتمام كبير عرض الخبير الإعلامي، في تعبير عن استحسانهم لما تضمنه من معلومات وتحليل قارب الموضوع بمهنية. حيث لاحت مؤشرات هذا الاهتمام في نوعية التدخلات، وتمديد زمن الجلسة للاستيعاب التفاعلات داخل القاعة.

ز. ورشات العمل :

- **الورشة الأولى:"صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام"**

توصيات الورشة الأولى:

1. لزوم الاشتغال على وضع مؤشرات قياسية لرصد الصورة التي تعكسها وسائل الإعلام للإعاقة والأشخاص في وضعية إعاقة، إسوة بما أنجزته الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بالنسبة لصورة المرأة في الإعلام.
2. تعديل اتجاهات نظرة نساء ورجال الإعلام، وتقنييه، وتقوية أدائهم المهني في اتجاه تحسين صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام.
3. إيلاء المزيد من الاهتمام لتملك الإعلاميين لمبادئ المقاربة الحقوقية لقضية الإعاقة، وتعزيز التمثل الجيد من طرف الإعلاميين للأدبيات والتشريعات والمبادرات الدولية والوطنية في هذا المجال.
4. لزوم تنويع سياقات تناول الإعاقة، وإدراجها في أشكال مختلفة ضمن المواضيع العامة دون تخصيصها بالتناول المناسباتي فقط.
5. مراقبة الصور السلبية والتصدي لها، وخاصة منها تلك التي ترد في بعض الأعمال الفنية مكرسة صورة سلبية عن الشخص في وضعية إعاقة، ومعرضة إياه للتندر والتفكه، ومحاربة باقي الصور المهينة للشخص في وضعية إعاقة سواء في الإذاعة أو التلفزيون.
6. إبراز الإنجازات الرياضية والثقافية والعلمية للأشخاص في وضعية إعاقة، وإعطائها نصيبها في التغطيات الإعلامية.

7. دعوة الإعلام الوطني إلى لعب دوره الرئيسي إلى جانب بقية المكونات الأخرى في إذكاء الوعي الحقوقي عند الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم، وكافة الفئات المجتمعية، وبناء ثقافة تحترم الاختلاف، والانتقال بدور الإعلام ليكون فعالا وناقدا.
8. دعم المبادرات الجمعوية الرامية إلى تعديل وتحسين صورة الشخص في وضعية إعاقة في مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.
9. الانطلاق من إنسانية الشخص في وضعية إعاقة لرسم صورته في الإعلام، والنظر إليه كمواطن غير ملزم بأن يكون عبقريا ليحظى بالاهتمام والاعتراف والاحترام والتقدير.
10. رفع مستوى التواصل بين المؤسسات وجمعيات المجتمع المدني مع وسائل الإعلام لرسم صورة منصفة للشخص في وضعية إعاقة.

- **الورشة الثانية: "ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة للأعلام كمتلقين وكإعلاميين"**

توصيات الورشة الثانية :

1. تقديم تكوينات خاصة بالإعلاميين من كل المنابر الإعلامية.
2. العمل على توحيد مصطلح يحترم المقاربة الحقوقية لتحديد الفئة كما تنص على ذلك اتفاقيات حقوق الإنسان، مع ميل جماعي نحو تبني تعبير "الأشخاص في وضعية إعاقة".
3. تكثيف تتبع وسائل الإعلام لمشاركات الأشخاص في وضعية إعاقة في التظاهرات الوطنية لإبراز طاقاتهم ومهاراتهم الفردية والجماعية وطنيا ودوليا.
4. ضرورة تركيز المشاركين في وسائل الإعلام الوطنية على أهمية الصحافة المواطنة لإبراز المطالب المختلفة للأشخاص في وضعية إعاقة، والمرافعة عنهم من داخل هذه المنابر.
5. ضرورة خلق وسائط متنوعة للتواصل بين الأشخاص في وضعية إعاقة ووسائل الإعلام الوطنية، بتوظيف التكنولوجيات الحديثة. وهي تجربة قائمة في عدد من دول الجوار، إسبانيا نموذجا.
6. الابتعاد عن مناقشة قضايا الأشخاص في وضعية إعاقة في غيابهم أو في مناسبات معينة مثل الأيام الوطنية والعالمية.
7. برمجة مواضيع الإعاقة في الصفحات الأولى للصحف الوطنية، وفي أوقات الذروة والمتابعة بالنسبة للمشهد السمعي البصري.

- **الورشة الثالثة: "مشروع ميثاق تحسين صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام"**

تم في هذه الورشة التناظر في شكل ومضامين مشروع ميثاق تحسين صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام، وفقا لدليل الورشة الذي اعتمد الأهداف/المحاور التالية:

1. تحديد سياق وفلسفة الميثاق
2. تحديد مرجعيات الميثاق
3. تحديد الأطراف المعنية بالميثاق
4. تحديد الأطراف الموقعة على الميثاق
5. تحديد الأهداف العامة من الميثاق
6. تحديد الأهداف الخاصة من الميثاق
7. تحديد محاور الميثاق
8. تحديد أهم مضامين محاور الميثاق
9. تحديد إستراتيجية التواصل حول الميثاق
10. تحديد كيفية أجرأة / تفعيل بنود الميثاق

وركز المشاركون على أهمية الورشة، لكونها تمنح إطارا تشاركيا للتفكير في الخطوط العريضة لمشروع ميثاق تحسين صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام الذي يعد من أهم مخرجات الندوة الوطنية. كما كان هناك إلحاح على ضرورة ضبط المفاهيم المتداولة في الميثاق وحصر مجالاتها. وأجمعت المداخلات على الحاجة الى إطار مفاهيمي موحد لمصطلحات "الإعلام" و"الميثاق" و"الشخص في وضعية إعاقة"، مع الدعوة إلى إسناد هذا العمل إلى لجنة علمية مختصة لتحديدها بدقة.

وتمت الإشارة في هذا الصدد إلى أن الميثاق يعني التزام كل المتدخلين في مجال الإعاقة والإعلام بمضامينه. وتم تحديد الأطراف المعنية كالتالي :

- نساء ورجال الإعلام.
- المجتمع المدني المعني بالإعاقة.
- المجتمع المدني المعني بالإعلام.
- المجتمع المدني المعني بحقوق الإنسان.
- الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري (مع اقتراح بعض المشاركين ألا تكون طرفا بل حكما).
- وزارة الاتصال.
- وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وتم الاتفاق على المرجعيات الأساسية لمشروع الميثاق، والمتمثلة في المنظومة الكونية لحقوق الإنسان وما تتضمنه من مبادئ واتفاقيات كتلك الخاصة بحقوق الإنسان، والاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الإعاقة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والمعايير الدولية الحقوقية الخاصة بالإعلام، والدستور المغربي (2011).

كما شمل النقاش داخل الورشة أهداف الميثاق، حيث تم التأكيد على هدفين:

1- تحسين صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام عن طريق تغيير الصورة النمطية السلبية إزاءه (العجز، الخبث، العقاب الإلهي، الخوارق) واستبدالها بالتأسيس لصورة إيجابية مبنية على مقاربة الإعاقة إعلاميا من داخل منظومة حقوق الانسان والمواطنة، وبكيفية مسترسلة لا مناسباتية.
2- ضمان حق الولوج للإعلام للأشخاص في وضعية إعاقة كإعلاميين ومتلقّين.

وخرجت الورشة بتوصيات منها ما يلي:

1. مراعاة دفاتر تحملات المنابر الإعلامية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة طبقا لما تضمنته ديباجة القانون المنظم للهيأة العليا للاتصال السمعي البصري، وكذا مادته الأولى.
2. تكوين نساء ورجال الإعلام على المبادئ العامة لحقوق الإنسان في مجالات الأشخاص في وضعية إعاقة، والمرأة والطفل.
3. ضمان التكوين المستمر للإعلاميين والإعلاميات، مواكبة للمفاهيم الجديدة في مجال الإعاقة بصفة خاصة، وفي مجال الاتفاقيات الدولية بصفة عامة.
4. اعتماد المقاربة التشاركية بين المتدخلين في مجال الإعلام والمجتمع المدني الفاعل في مجال الإعاقة.
5. توجيه المنتوج الإعلامي لكل المغاربة بمن فيهم الأشخاص في وضعية إعاقة، تحقيقا للإنصاف والمساواة وتكافؤ الفرص.
6. الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل إعاقة في كل مادة إعلامية، باعتماد لغة الإشارة للصم، والوصف السمعي وطريقة برايل للمكفوفين وضعاف البصر.
7. تجريم كل مادة إعلامية تنتهك كرامة الشخص في وضعية إعاقة وتحول دون ولوجه إليها.
8. مساهمة الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان، ومنها تلك المرتبطة بالأشخاص في وضعية إعاقة.
9. إحداث مرصد لتتبع المادة الإعلامية وما يمكن أن تتضمنه من خروقات ذات علاقة بالإعاقة.

10. إسناد مهمة إعداد الميثاق إلى لجنة علمية متخصصة تأخذ بعين الاعتبار ما تراه مناسبا في هذا التقرير.
11. إحداث لجنة مختصة لمراقبة المادة الإعلامية، ومدى احترامها لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في الكرامة والولوج.
12. مطالبة المجتمع المدني الفاعل في مجالي الإعاقة والإعلام بالترافع لدى الأطراف المعنية من أجل إخراج ميثاق تحسين صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام وتفعيله.

ن/ الجلسة العامة الثانية

تم في هذه الجلسة تقديم تقارير الورشات، وفتح باب المناقشة حولها. وتم فيها التعبير عن التزام الجمعية بالترافع حول قضية الإعلام والإعاقة، باعتبارها تشكل مدخلا أساسيا للتغيير المجتمعي، وتحسين واقع الأشخاص في وضعية إعاقة.

إستراتيجية الترافع / التواصل:

تم تفكيك الإستراتيجية إلى مركّباتها التالية:

- تجميع تقارير الجلسات والو رشات.
- إعداد تقرير عام للندوة (جمع التوصيات و تصنيفها) وإرساله لجميع المشاركين.
- اجتماع لجنة علمية (الخبير الإعلامي ولجنة قيادة المشروع) للتدقيق في المسودة الأولى للميثاق الوطني حول الإعلام والأشخاص في وضعية إعاقة.
- وإعداد خطة عمل للترافع حول الميثاق وربط الاتصالات ببعض الجهات المعنية (مع عقد ورشات حوارية).
- طرح الميثاق للاعتماد / المصادقة.
- الإعلام حول كل الخطوات السابقة.

توصيات الجلسة الختامية :

1. إحداث لجنة لتتبع تفعيل توصيات الندوة الوطنية من طرف الجهات المعنية.
2. تكوين وتأطير الفاعلين الجمعويين في مجال الإعاقة على المستوى الإعلام.
3. احترام وتفعيل مضامين دفاتر التحملات.
4. احترام الحق في الولوج للمعلومة.
5. حث وسائل الإعلام لتوحيد المفاهيم الخاصة بالإعاقة.
6. إحداث شعبة او تخصص في مجال الإعلام والإعاقة بمؤسسات التكوين الإعلامي.
7. المطالبة بالاهتمام بالصم على مستوى الإعلام، والتفكير في صيغة مجدية لإنصافهم.
8. العمل على إيصال هذه التوصيات للجهات المعنية والترافع عنها وتسويقها إعلاميا.
9. الرهان على قانون 03/77 والظهير الخاص بالهيأة العليا للاتصال السمعي البصري.
10. التأكيد على الولوج المتنوع للأشخاص في وضعية إعاقة على جميع المستويات (السن، النوع، المجال الجغرافي...)
11. تفعيل النصوص القانونية الخاصة بالسمعي البصري.
12. الترافع حول مشروع مدونة السمعي البصري.
13. تعديل مشروع القانون الخاص بالحق في الولوج للمعلومة ليتوافق مع احتياجات الأشخاص في وضعية إعاقة.
14. إصدار ميثاق لحماية الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بحقوقهم.
15. الاشتغال على المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة للمساهمة في صناعة القرار الوطني.

مشروع ميثاق تحسين صورة الشخص في وضعية إعاقة بالاعلام وتعزيز الولوج لخدماته

تقديم:

نظمت ورشة تشاورية حول المسودة الاولى لميثاق تحسين صورة الشخص في وضعية إعاقة بالإعلام وتعزيز الولوج اعتبرت تفعيلا لخلاصات وتوصيات أشغال الندوة الوطنية حول " صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام بالمغرب: نحو الاتجاهات الإيجابية ". وقد فتح نقاش حول المسودة الأولى حيث تم استخراج الأفكار الملاحظات والاقتراحات التالية:

V. أهداف الميثاق:

- إضافة تعبئة الفاعلين للهدف الأول
- إضافة إعداد خطة محلية للأهداف
- إعادة ترتيب الأهداف حسب طبيعتها خاصة أم عامة و أهميتها
- إضافة الإطار المفاهيمي
- اقتراح إضافة مادة ثانية (المادة 2):خاصة بالاتفاقياتالدولية
- جعل كافة المؤسسات تتبنى أفقيا مسألة الإعاقة (مؤسسات عمومية / إعلامية)

✓ الهدف 3: تقويم الأفكار....(أنظر)

✓ الولوج كمهني: لموقع القرار

✓ الأخلاقيات – المهن

VI. التزامات عامة في مجال قضايا الإعاقة:

- التعليق على مصطلح "التعزيز" وتغييرها ب "ضمان الولوج"
- تقوية قدرات نساء ورجال الإعلام

- تفادي المعالجة المناسباتية
- إعادة النظر في الأفكار التقليدية
- تخليق – تفعيل (الإشارة إلى دفتر التحملات / الميثاق)
- إلغاء كلمة "رقابة"
- التأثير على مدونة النشر
- تضمين ميثاق تحسين صورة المرأة في الإعلام
- بعد التمييز المزدوج (نساء في وضعية إعاقة)
- ضرورة إضافة محور خاص بالسياق والمرجعيات كـقيم ومبادئ حقوق الإنسان المعايير الدولية لحقوق الانسان
  الاتفاقية الدولية لحقوق الانسان
- تبني معالجة موضوعية: الوضع القانوني للصم

VII. التزامات خاصة بوسائل الإعلام المغربية لتحسين صورةالإعاقةوالأشخاصفيوضعيةإعاقة:

- اقتراح وضع الإشكالات والاختلالات ضمن السياق
- إعادة بناء مضمون الفقرات بشكل يضمن تناغمه وتناسقه النص
- اعتماد خلفية في صياغة: تشخيص /بدائل واقتراحات
- حذف بعض الجمل مثل الانطلاق من إنسانية...
- إضافةالإعاقة ومكانة الأسر / أوضاع مضاعفة للتمييز
- وضع البدائل / التشخيص بقوة وبصيغ مؤثرة
- إدماج مشاركة الصم في (البرامج المباشرة / التفاعلية / مشاركة المواطنين /ت)
- تفعيل حق استضافة الأشخاص في وضعية إعاقة في كل البرامج الإعلامية
- ترتيب الالتزامات حسب الفاعلين والاختصاصات / الأدوار
- إدماج البعد الاعاقة في الآليات الداخلية للوسائل الاعلام
- تركيب الصياغة المناسبة

- نقل بعض الأحكام / الفقرات : تبني مقاربة إيجابية / شخص في وضعية إعاقة إلى باب الإطار المفاهيمي.

VIII. التزامات لتحسين ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة لوسائل الإعلام باعتبارهم متلقين،ومصادر، وإعلاميين:

- إضافة إدماج مصوغة بيداغوجية حول الإعاقة : المقاربات والمفاهيم
- تحديد معنى: الأخلاقيات
- تفادي ربط الصم بالبكم
- ضرورة خلق آليات لتتبع عملية إعمال مضامين الميثاق
- مراجعة صيغة "تلتزم" ب " السعي"
- الإشارة لوجود /توظيف الاعلام في تربية الناشئة على الاختلاف
- تفعيل تخصيص 26 دقيقة أسبوعيا لموضوع الإعاقة
- قضايا أخرى / إضافات..

اقتراح إدراج للسياق:

- الوضعية العامة: مؤشرات حول الاعاقة
- الوضعية في العلاقة المباشرة لمجالات الميثاق
- المناخ العام: السياسي
- الدستور
- الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان
- الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- الاتفاقيات ذات الصلة بالآليات الأممية
- المعايير المتعلقة بالحق في الاعلام

- اتفاقية (الاستثناء على الملكية الفكرية(اتفاقية مراكش)

التأكيد على المرجعيات والخلفيات :

- حقوق الانسان
- الدستور
- مبادئ الاتفاقية
- الحريات العامة

خطط للمرحلة المقبلة بطريقة تشاركية مع المشاركات والمشاركين فسجل ما يلي:

الخطوات القادمة:

- إعداد تقرير عن الورشة وتقاسمه مع المشاركين والمشاركات
- مراجعة الميثاق على ضوء اقتراحات وخلاصات الورشة وتقاسمها بين المشاركين والمشاركات
- مراسلة القطاعات المعنية لإبداء رأيها في المسودة الثانية

خطة الترافع:

- مراسلة القطاعات والجمعيات للتوقيع
- صياغة خطة للترافع
- اختيار الظرف المناسب للإعلان

نص مشروع الميثاق الوطني لتحسين صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام و ولوجه إليه

السياق والمرجعيات:

يشكل موضوع الإعاقة موضوعا مركبا تتقاطع في معالجته العملية استحضار نماذج ومقاربات متعددة لا تقتصر على اعتماد حقل علوم الإعلام والاتصال فقط ، ولكنها مقاربة تتداخل فيها علوم متعددة ، فعلاوة على علوم الأعلام نجد أيضا العلوم القانونية وحقوق الكانسان وعلم النفس وعلم الاجتماع بكل تفريعاته . فالمعنيين بهذا الإشكال يمثل بالمغرب نسبة % 5,12 أي ما يعادل مليون وخمس مائة وثلاثون ألف مواطن ومواطنة في وضعية إعاقة حسب البحث الوطني حول الإعاقة لسنة 2004 ، ومن ضمن نتائجه نجد أن كل أسرة من أصل أربعة معنية بالإعاقة ، في حين 14% من الأشخاص البالغين في وضعية إعاقة و7 % من آبائهم وأمهاتهم وأوليائهم فقط منخرطون في جمعيات فاعلة في مجال الإعاقة، كما يعتقد 1, 61% من الأشخاص في وضعية إعاقة بأن التمثلات والمعتقدات السائدة في محيطهم تشكل حاجزا لاندماجهم ، وأن معدل البطالة في أوساط الأشخاص في وضعية إعاقة يشكل خمسة أضعاف ما يمثله ضمن مجموع المغاربة ويزداد المشكل عند النساء ، حيث لا تمثـــل النساء النشيطات والحاصلات على عمل سوي نسبة 3,8% مقابل 15,5 % .

فرغم التراكمات التي حققها تدخل الفاعلين والتقدم الحاصل على مستوى النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة منذ أكثر من عشرين سنة إلا أن المجتمع لا يزال لم يعترف بعد بمواطنة الأشخاص في وضعية إعاقة ، ولا يزال ينتج خطابات تمييزية تحط بكرامتهم بوصمهم وتحقيرهم ، وإلصاق صور خرافية بهم كونهم معاقين أو أشرار ومعديين للآخرين بإعاقتهم، كما يسجل وللأسف الشديد تشجيع وترويج هذه الصور وترسيخها في مخيال الناشئة وباقي المرتفقين للإعلام العمومي والخاص كخدمة عمومية عبر وسائطه المتعددة والمتنوعة، كما أن الولوج لهذه الخدمة كاد يكون شبه منعدم بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة بصرية وإعاقة الصمم والذهنية بالإضافة إلى أن المنشآت والمؤسسات الإعلامية بمختلف أشكالها لا تشغل الأشخاص في وضعية إعاقة ولا تشجع على ذلك ، ناهيك عن ضعف حضور الأشخاص في وضعية إعاقة على مستوى إنتاج المواد الإعلامية وتنشيط الحوارات العمومية بصفة عامة .

ونظرا لتصديق المغرب على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري الملحق بها في 08 أبريل 2009 والتي نشرت بالجريدة الرسمية عدد 5978 والتزاماته بموجبها ، ونظرا لأحكام الدستور بصفة عامة وخاصة الواردة في تصديره المتعلقة بحظر كل أشكال التمييز المبني على أساس الإعاقة

والفصل 34 الذي يلزم السلطات العمومية بوضع برامج وسياسات عمومية للنهوض بالمشاركة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة وتيسير ولوجهم للحريات والحقوق ، وبالنظر لدينامية وحيوية المجتمع المدني الناشط في هذا المجال ورغبته في المساهمة في القضاء على كل أشكال التمييز على أساس الإعاقة ومظاهره ووضع إطار مرجعي ذو طابع أخلاقي يؤطر مسؤوليات وأدوار المنشآت والمؤسسات الإعلامية على هذا المستوى ويوجه عمل رجال ونساء الإعلام .

لهذه الأسباب ، أقر المهتمون والمهتمات من أكاديميين وإعلاميين ، فاعلين سياسيين ، ممثلي القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية للحكامة وحقوق الإنسان والنسيج الجمعوي النشيط في مجال الإعاقة ، المشاركون والمشاركات في الندوة الوطنية المنظمة من طرف جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب والتي اندرجت في إطار مشروع " تقوية قدرات نساء ورجال الإعلام لدعم أدوارهم وأدوارهن لإنصاف الأشخاص في وضعية إعاقة والارتقاء بالوعي الحقوقي للمجتمع" وأقرو التزامهم بالعمل المشترك على رفع الوصم والتهميش المفروض على الأشخاص في وضعية إعاقة ، ومحاربة التمثلات السلبية حولهم وتحسين صورهم في مختلف وسائل الإعلام بالمغرب ودعم ولوجهن لخدماته وحضورهم كمهنيين وكمصادر من.

الباب الأول: المفاهيم الأساسية والأهداف.

- بموجب هذا الميثاق تعني عبارة الشخص في وضعية إعاقة كل الأشخاص الذين يعانون من عاهات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين.
- بمفهوم هذا الميثاق يعني مصطلح "إعلام" كل قنوات الاتصال والاعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية وكذا المواد الاعلامية والالكترونية الصادرة عن هذه القنوات والوسائط المستعملة لإنتاج هذه المواد من صحف، مجلات، مطويات، ملصقات عمومية، أشرطة سينمائية، أشرطة فيديو، أقراص مدمجة ومواقع إلكترونية.
- بمفهوم هذا الميثاق يعني التمييز على أساس الإعاقة أي تمييز أو استبعاد أو تقييد على أساس الإعاقة يكون غرضه أو أثره إضعاف أو إحباط الاعتراف بكافة حقوق الانسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة مع الآخرين ، في الميادين السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية أو المدنية أو أي ميدان آخر.

- بموجب هذا الميثاق تعني عبارة الصور النمطية كل التمثلات الذهنية والحسية المتداولة في الخطابات الإعلامية سواء كانت إخبارية أو إشهارية أو فنية أو تجارية تتناول موضوع الإعاقة أو تستعمل تعابير أو مفاهيم أو مصطلحات لا تساير التطور الذي عرفه مفهوم الإعاقة وتمس وتحط بكرامة الأشخاص في وضعية إعاقة ولا تدعم الاتجاهات الإيجابية نحوهم.
- يقصد بكلمة "ولوج" بمفهوم هذا الميثاق الوسائل التي تمكن الأشخاص في وضعية إعاقة من العيش في استقلالية والمشاركة بشكل كامل في جميع مناحي الحياة ، وتكفل إمكانيات وصولهم على قدم المساواة مع غيرهم إلى البيئة المادية المحيطة ووسائل النقل والمعلومات والاتصال بما في ذلك تكنولوجيات ونظم المعلومات والاتصال والمرافق والخدمات الأخرى المتاحة للعموم .

أهداف الميثاق:

يهدف هذا الميثاق إلى ما يلي:

- النهوض بثقافة الحقوق الإنسانية للأشخاص في وضعية إعاقة .
- القضاء على الأفكار التقليدية والأحكام المسبقة والنظرة السلبية تجاه الأشخاص في وضعية إعاقة.
- ضمان استفادة الأشخاص في وضعية إعاقة من خدمة الإعلام العمومي والإعلام الخاص بشكل منصف ومتكافئ.
- تعزيز وضمان وصول الأشخاص في وضعية إعاقة للإعلام كإعلاميين مهنيين وكمصادر للأخبار ومنشطين مؤطرين للمنتوجات الإعلامية بصفة عامة وليس المنتوجات التي تعنيهم مباشرة فقط.
- توفير إطار مرجعي ترشيدي لدعم جهود رجال ونساء الإعلام في تعزيز الاتجاهات الايجابية نحو الأشخاص في وضعية إعاقة .
- توفير إطار للترافع والعمل المشترك وتحقيق إلتقائية الأدوار والبرامج والمبادرات.

الباب الثاني:الأخلاقيات العامة لتحسين صورةالإعاقة والأشخاص في وضعية إعاقة بالإعلام.

بموجب هذا الميثاق ستعمل المؤسسات التشريعية والحكومية وهيآت الحكامة وحقوق الإنسان و جمعيات المجتمع المدني والإطارات المهنية لرجال ونساء الإعلام كل في مجال اختصاصه إلى العمل على تخليق تناول الإعلام للإعاقة وتصويب الصور السلبية ودعم الولوج المتكافئ للأشخاص في وضعية إعاقة لخدماته باعتباره مرفقا عموميا وذلك بما يلي:

- وضع وتبني سياسات عمومية وطنية ومحلية مندمجة وتشاركية لتحسين صورة الأشخاص في وضعية إعاقة في الأعلام و إشراكهم في وضع وتقييم السياسات الإعلامية بمختلف القطاعات ذات الصلة بالإعلام والاتصال.
- إدراج بعد الإعاقة في كل التشريعات والقوانين والضوابط التنظيمية المتعلقة بالاتصال السمعي البصري وخاصة بمدونة الصحافة والنشر بالشكل الذي يضمن احترام الحقوق الإنسانية للأشخاص في وضعية إعاقة وعدم المس بكرامتهم مع استحضار مقاربة النوع الاجتماعي وتنوع الإعاقات والحالات التي تعاني من تمييز مزدوج أو مضاعف.
- التنصيص على حقوق الأشخاص الصم والمكفوفين وضعاف البصر في الاستفادة من الخدمات التي يقدمها الاعلام كمرفق عمومي بدفاتر تحملات المنابر الاعلامية طبقا لما تضمنته ديباجة القانون المنظم للهيأة العليا للاتصال السمعي البصري
- فتح المجال والعمل على تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من تقلد مناصب داخل المؤسسات الإعلامية المغربية العمومية والخاصة، والولوج للهيآت والجمعيات التي تؤطر العاملين بها وذلك وفق معايير مهنية تحترم التمييز الايجابي المبني على مبادئ تكافؤ الفرص والاستقلالية وعدم التمييز .

الباب الثالث: الأخلاقيات الخاصة بالهيئات الإعلامية بالمغرب لتحسين صورة الإعاقة والأشخاص في وضعية إعاقة:

يستعرض هذا الباب آليات وسبل رفع حجم الاهتمام الإعلامي الكمي والنوعي بموضوع الإعاقة وعليه،

تلتزم وتتعهد وسائل الإعلام المغربيةبما يلي:

- تبني تعابير ومصطلحات ومفاهيم إيجابية لتعريف هده الفئة او الكلام عنها، بما تفيد أن اعتماد وتملك الاعلاميين والإعلاميات للمقاربة الحقوقية سينعكس في خطاباتهم. ويزيح جميع الحواجز الثقافية والسوسيولوجية التي تكرس العزل والإقصاء والتي تحد من الإمكانات الفردية والجماعية للأشخاص في وضعية إعاقة كسائر المواطنات والمواطنين.
- تعديل اتجاهات نظرة نساء ورجال الإعلام وتقنييه وتقوية أدائهم المهني في اتجاه تحسين صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام.

- إدماج لغة الإشارة في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والنهوض بها وتيسير الوصول المادي لكل مضامين وسائل الإعلام
- لاهتمام بمواضيع وإعداد برامج خاصة للأشخاص في وضعية إعاقة؛
- البحث عن أشكال الإعلام البديل
- ودعم إنشاء الأشخاص في وضعية إعاقة لوسائل إعلام خاصة
- دعوة الأشخاص في وضعية إعاقة للمشاركة ضمن مواد وسائل الإعلام وحضور بلاتوهات الراديو والتلفزيون.

3. تجنب المعالجة الإعلامية السلبية والصور المهينة للأشخاص في وضعية إعاقة ولموضوع الإعاقة بالمغرب، لما لهذه الاهانة والمعالجة من آثار على الأشخاص في وضعية إعاقة ولأنها تكرس جملة من التمثلات والسلوكيات السلبية إزاءهم (الإقصاء، التهميش، الاحتقار، اللامبالاة، الإيمان باستحالة إدماجهم، خلق صور نمطية سلبية حولهم...).

4. **تجاوز الاختلالات المهنية والأخلاقية التي تطبع التغطية الإعلامية للإعاقة، والشخص في وضعية إعاقة عبر ما يلي:**

- رفع الثقافة القانونية والحقوقية الخاصة بالإعاقة لدى الإعلاميين المغاربة، و تحسين تمثلهم للأدبيات والتشريعات والمبادرات الدولية والوطنية في هذا المجال.
- تجنب ربط العاقة بالإجرام (قراصنة البحر بعين واحدة أو برجل مقطوعة)
- تجاوز التركيز على أن الإعاقة مشكل فردي، و تقديم هذه الفئة من خلال نظرتين متطرفتين: إما باعتبارهم أناس يحتاجون للرعاية و الاهتمام و المساعدة أو بتمجيدهم بالتركيز على انجازاتهم و تحدياتهم للإعاقة وابرازهم كأبطال (سيبرمان) خارقين للعادة و قاهرين للإعاقة.
- الانفتاح على الأشخاص في وضعية إعاقة كمصادر إعلامية.
- التواصل مع الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بالمغرب وبعض المهتمين الإعلاميين؛
- اهتمام الإعلاميين والمنابر الإعلامية للمساهمة في الوقاية من الإعاقة والنهوض وإشعاع ثقافة حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة
- إعداد حلقات تفيد الفاعلين الجمعويين والمختصين في الطب العضوي والنفسي الخاص بالإعاقة والانفتاح على جميع التخصصات؛
- تجنب التعامل مع الأشخاص في وضعية إعاقة كأقلية غير فاعلة تشكل عبئا على المجتمع.

- تجنب تقديم الشخص في وضعية إعاقة كشخص فقير متسول أدواره ثانوية جدا، ولا يظهر إلا لإبراز كرم وإحسان أحد أبطال الرواية الدرامية او الكوميدية
- تجنب ربط بعض أنواع الإعاقة بالغباء والسخرية (التأتأة مثلا)

5. البحث عن بدائل لتجاوز المشاكل المرتبطة بتغطية مواضيع الإعاقة والأشخاص في وضعية إعاقة، ومنها:

- دعم وجود أدبيات كافية في مجال التعامل الإعلامي مع الإعاقة؛
- ابتكار وتحويل جاذبية مواضيع الإعاقة لمواضيع الساعة.
- دعم انفتاح الأشخاص في وضعية إعاقة على وسائل الإعلام كخبراء في موضوع الإعاقة واعتمادهم كمصادر مؤهلة
- تطوير كفاءات ومهارات إعلامية تستطيع التواصل مع بعض فئآت الأشخاص في وضعية إعاقة.
- دعم وصول الأشخاص في وضعية إعاقة إلى دائرة القرار، وتمكينهم من التأثير في الإعلام.
- دعم وجود صحفيين مختصين في مواضيع الإعاقة، أو متكونين من أجل تعامل إعلامي ناجع معها.

6. تبني مفهوم "المعالجة الإعلامية الإيجابية" لموضوع الإعاقة، وذلك من خلال:

- توحيد المصطلحات الخاصة بالإعاقة من طرف الإعلاميين ضمانا للدقة والفعالية.
- رصد التطورات الحاصلة في مجال الإعاقة ليس فقط من خلال المتون القانونية، بل على مستوى الواقع.
- بعكس كما هو بما له وما عليه؛
- إبراز الإنجازات الرياضية والثقافية والعلمية، الفردية والجماعية بشكل موضوعي، على المستوى الوطني والدولي، للأشخاص في وضعية إعاقة، وإعطائها نصيبها في التغطيات الإعلامية.
- تنويع سياقات تناول الإعاقة، وإدراجها في أشكال مختلفة ضمن المواضيع العامة دون تخصيصها بالتناول المناسباتي فقط.

- العمل على التشبع بأخلاقيات الإعلام وتبني مواثيق داخل كل مؤسسة إعلامية تستلهم مضامينها من هذا الميثاق.

الباب الرابع:أخلاقيات لتحسين ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة لوسائل الإعلام باعتبارهم متلقين، ومصادر، وإعلاميين:

يتناول هدا المحور تعزيز نية الأطراف الموقعة والجهات المسؤولة في إطار الاختصاص على محو كل إقصاء ناجم عن الصور النمطية السلبية السائدة حول كفاءات الشخص في وضعية إعاقة وإزاحة جميع الحواجز التقنية والفنية عبر إعمال منطق الحق وتشجيع المقاربة الحقوقية لولوج هؤلاء الأشخاص لوسائل الإعلام كإعلاميين.

تلتزمإدارة وسائل الإعلام بالمغرب، بتحسين ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة لوسائل الإعلام، بما يلي:

أولا: التزامات في مجال ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة لوسائل الإعلام باعتبارهم متلقين:

1. تأسيس تفاعلية إعلامية ناجعة مع الأشخاص في وضعية إعاقة، تراعي تنوع الإعاقات (ضعاف البصر، المكفوفون، الصم، ذوو الإعاقة الحركية، إعاقات الذهنية ...).

2. العمل على تمكين المكفوفين وضعاف البصر، والأشخاص في وضعية إعاقة الصمم من الخدمات الإعلامية المقدمة، وذلك بإتاحة الوسائل والأدوات الكفيلة بذلك توفير وتوسيع دائرة استعمال لغة الإشارة وبرايل والوصف السمعي.
3. إذكاء الوعي الحقوقي المرتبط بالحق في الإعلام والمعلومة والمشاركة الثقافية والاختلاف لدى الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم.

4. العمل على خلق واقتناء واستعمال وتشجيع استعمال وسائط متنوعة للتواصل بين الأشخاص في وضعية إعاقة ووسائل الإعلام الوطنية، عبر توظيف التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال لرفع التفاعلية مع الأشخاص في وضعية إعاقة.

5. ادماج بعد الإعاقة في أنشطة وبرامج بعض المؤسسات المهنية والاجتماعية المؤسسة من طرف رجال ونساء الاعلام.

ثانيا: التزامات في مجال ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة لوسائل الإعلام باعتبارهم مصادر إعلامية:

1. انفتاح وسائل الإعلام على الأشخاص في وضعية إعاقة لتمكينهم من التعبير عن أنفسهم، كمصادر، وشهود، ومرجعيات تقنية وفكرية.
2. انفتاح وسائل الإعلام على المؤسسات المعنية بالإعاقة باعتبارها مصادر إعلامية لا يمكن تجاوزها في المواضيع ذات الصلة(مؤسسات الدولة المكلفة بالنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة، جمعيات المجتمع المدني المتخصصة...).
3. إتاحة الفرصة لجميع الأشخاص في وضعية إعاقة ليشاركوا كفاعلين في الإعلام، دون أن ينحسروا لينوب عنهم آخرون.

ثالثا: التزامات في مجال ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة للإعلام باعتبارهم إعلاميين:

8. يعمل القائمين على وسائل الإعلام على تشغيلا لأشخاص في وضعية إعاقة كأطر إعلامية وإزالة عوائق ولوجهم لوسائل الإعلام كإعلاميين.
9. العمل على تيسير مهمة الإعلامي في وضعية إعاقة انطلاقا من مبدأ تكافؤ الفرص ومبدأ التيسيرات المعقولة.
10. تعمل الأطراف الموقعة والجهات المسؤولة في إطار الاختصاص على تنظيم تكوينات إعلامية للأشخاص في وضعية إعاقة لإزالة كل العوائق التي تحول دون استفادتهم من التكوين الإعلامي ووضع شروط تحترم مبدأ تكافؤ الفرص لولوج مؤسسات التكوين الإعلامي
11. تعمل الأطراف الموقعة ذات الاختصاص على فرض ومراقبة أهلية معاهد التكوين الإعلامي التقنية وبيداغوجية لتكوين الأشخاص في وضعية إعاقة،
12. إضافة وحدة تكوينية خاصة بمفاهيم ومقاربات الإعاقة.

الباب الخامس: آليات التحفيز ، التتبع ، الرصد والاعمال

- تحفيز إقامة شراكات بين المؤسسات الرسمية الإعلامية من جهة وجمعيات المجتمع المدني وخاصة العاملة في مجال الإعاقة، والخبراء في الإعلام والإعاقة، تعزز وتنهض ببناء الخطاب المنصف للأشخاص في وضعية إعاقة.
- تخصيص دعم عمومي للمبادرات الجمعوية الرامية إلى تعديل وتحسين صورة الشخص في وضعية إعاقة في مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.
- إحداث مرصد لتتبع مدى احترما الأعلام بالمغربي لأهداف الميثاق والأخلاقيات العمل الإعلامي وإصدار تقارير وفق مؤشرات تقييس نسب تطور تعاطي الإعلام مع الإعاقة والأشخاص في وضعية إعاقة
- خلق جائزة وطنية سنوية لتثمين المواد الإعلامية التي تعالج قضايا الإعاقة بالمغرب وتشجيع وتحفيز أصحابها.
- إعطاء الامتيازات من طرف الناشرين والمنتجين للأجناس الصحفية التي تمكن الأشخاص في وضعية إعاقة أن يظهروا في أوضاع اجتماعية إيجابية.
- إيجاد هياكل لرصد ومراقبة صورة الشخص في وضعية إعاقة وتطورها داخل دائرة الإعلام على مستوى الإطار المؤسسي (الناشر، مجلس التحرير، مدير التحرير...) والتحريري (رئيس التحرير، سكرتير التحرير، الصحفيون، المراسلون...).
- خلق لجنة وطنية لتتبع وتقييم إعمال مقتضيات هذا الميثاق وقياس وقعه تضم عند التوقيع على الأقل كل من قطاع الاتصال والإعلام ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية والنقابة الوطنية للصحافة وجمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب ، وتبقى العضوية مفتوحة في وجه كل مؤسسة معنية أبدت استعدادها للانضمام إلى اللجنة.

نموذج خطة العمل للترافع:

اسم الجمعية: جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب

اسم المشروع تقوية قدرات رجال ونساء الإعلام لدعم أدواره لإنصاف الأشخاص في وضعية إعاقة والارتقاء بالوعي الحقوقي للمجتمع.

الهدف العام: النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، باعتماد صور وخطاب إعلامي يخدم قضايا الإعاقة من منظور حقوقي وفق معايير مهنية تحترم مبادئ تكافؤ الفرص وعدم التمييز والاستقلالية.

الأهداف الخاصة:

- المساهمة في مكافحة الأحكام النمطية حول الأشخاص في وضعية إعاقة برفع قدرات رجال ونساء الإعلام لتملك المفاهيم الجديدة والمقاربة الحقوقية ف بمعالجة قضايا الأشخاص في وضعية إعاقة.
- إقناع الفاعلين المؤسساتيين في قطاع الإعلام بأهمية إعداد ميثاق أخلاقي وطني لتحسين صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام الوطني والعمل من أجل أن تعتمده هذه المؤسسات.
- تطوير الإعلام والارتقاء به وفق منظور حقوقي

الميزانية العامة للمشروع: 200 133 درهم (22.200 درهم منها تخصص لتسيير المشروع وإنجاز التقرير المالي)

مدة إنجاز المشروع: 12 شهرا

مكونات المشروع	الأنشطة	الفئة المستهدفة/عددها	النتائج المتوخاة	مدة وتاريخ الإنجاز	مؤشرات التتبع	موقع الإنجاز	الميزانية	المسؤول عن إنجاز النشاط	الشركاء
المكون رقم1: تكوين حول الحقوق الإنسانية للأشخاص في وضعية إعاقة من خلال الإعلانات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان عامة والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالخصوص.	**النشاط رقم1:** تنظيم **ورشة** تكوينية وتدريبية حول المفاهيم ومقاربات الإعاقة **-العملية رقم1:** 1. تشكيل لجنة لقيادة المشروع؛ ولجنة لتتبع تنفيذ المشروع (جمعية والمندوبية الوزارية) 2. تنظيم لقاء مع النقابة الوطنية لصحافة، وتعبئة باقي المتدخلين 3. تحديد لائحة المستفيدين والمستفيدات 4. تحديد الإطار المرجعي **للورشة** التكونية 5. التعاقد مع المؤطر 6. المصادقة على الورقة المنهجية للمؤطر	25 إعلامي وإعلامية (هيأت التحرير، مديري الجرائد، مراسلين،)	المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالإعاقة تم **تدقيقها** لدى 25 إعلامي وإعلامية مشاركة في التكوين	أبريل 2014 الأسبوع الأخير	● نسبة المشاركة ● استمارات التقييم ● التقييم القبلي والبعدي (نماذج من المواد الإعلامية الصادرة قبل وبعد التكوين.) ● التغطية الإعلامية للدورة. ● تقرير عن أشغال الدورة	الرباط	**تكلفة النشاط رقم1:** 750,0061	لجنة قيادة المشروع	**-المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان** **-النقابة الوطنية للصحافة**

	7. اللوجيستيك 8. البلاغات، لافتات، الملفات 9. التحضير لجلسة افتتاحية للمشروع بحضور وزراء، ومؤسسات حقوقية وإعلامية. 10. تعاقد مع فندق لتقديم خدمات التغذية.								
	النشاط رقم2: تنظيم **ورشة** تكوينية في الحقوق الإنسانية للأشخاص في وضعية إعاقة من خلال الإعلانات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان عامة والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة **خاصة**.	25 إعلامي وإعلامية	25 إعلامي وإعلامية تعرفوا على المرجعيات الحقوقية المؤطرة لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة دوليا.	شهر ماي 2014	● نسبة المشاركة ● التقييم القبلي والبعدي ● التقرير عن الدورة ● نماذج من التحقيقات المنجزة من طرف المعنين والمعنيات. ● التغطية الإعلامية للمعنيين والمعنيات بالتكوين.	الرباط	**تكلفة النشاط رقم 2:** 750,0071	لجنة قيادة المشروع	**-المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان**
	العملية رقم1: 1.تهييئ دعوات المستفيدين والمستفيدات من الدورة السالفة. 2.تتحين لائحة المستفيدين والمستفيدات (ما المقصود بتحيين اللائحة، المفروض هو التراكم) = تغطية العدد بدعوة								

	مستفيدات ومستفيدين جدد في حالة تغيب البعض خلال النشاط الأول 3. تحديد الإطار المرجعي للدورات التكونية 4. التعاقد مع المؤطر 5. المصادقة على الورقة المنهجية للمؤطر 6. اللوجيستيك 7. البلاغات، لافتات، الملفات								
	النشاط رقم3: تنظيم **ورشة** تكوينية وتدريبية حول الإطار الدستوري والقانوني لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.	25 إعلامي وإعلامية	25 إعلاميا وإعلامية تعرفوا على المرجعيات القانونية المؤطرة لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب	يونيو2014 يوم	● نسبة المشاركة ● التقييم القبلي والبعدي ● نماذج من التحقيقات المنجزة من طرف المعنين والمعنيات ● التقرير عن الدورة ● التغطية الإعلامية	الرباط	**تكلفة النشاط رقم3:** 750,0041	لجنة قيادة المشروع	**-المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان**
	العملية رقم3: 1. تحديد الإطار المرجعي **للورشة** التكونية 2. التعاقد مع المؤطر 3. المصادقة على الورقة المنهجية للمؤطر 4. اللوجيستيك 5. البلاغات، لافتات، الملفات								

	النشاط رقم4: تنظيم **ورشة** تكوينية وتدريبية في مفهوم التنمية الدامجة **العملية رقم4** 1. تحديد الإطار المرجعي **للورشة** التكونية 2. التعاقد مع المؤطر 3. المصادقة على الورقة المنهجية للمؤطر 4. اللوجيستيك 5. البلاغات، لافتات، الملفات	25 إعلامي وإعلامية	25-إعلاميا وإعلامية تملكوا مفهوم التنمية الدامجة لاكتساب مناصرين للتوسيع إعمال مبادئ التنمية الدامجة	يوم شتنبر 2014	● نسبة المشاركة ● التقييم القبلي والبعدي ● نماذج من المواد الإعلامية الصادرة قبل وبعد التكوين ● التقرير عن الدورة	الرباط	**تكلفة النشاط رقم4:** 750,004 1	لجنة قيادة المشروع	**-المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان**
المكون رقم2: التشخيص والرصد وإعداد تقرير حول الإعاقة في الإعلام	**- النشاط رقم5:** تنظيم لقاء وطني بين الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة وباقي الفرقاء والهيئات من أجل التشخيص التشاركي لواقع الإعلام علاقة بالإعاقة وتوحيد الفهم للعمل المشترك **العملية رقم5:** 1. تنظيم لقاء مع الشركاء، المجلس الوطني لحقوق الانسان، وزارة	80 إعلامي وإعلامية وفاعلين حقوقيين وسياسيين وممثلي المؤسسات وطنية والجمعيات العاملة في مجال الإعاقة، وجمعيات ذات الصلة	-تشخيص واقع حال الإعاقة في الاعلام تم إنجازه - تصورات وخطط عمل إعلامية واضحة لارتقاء الإعلام في تناوله لقضايا الإعاقة ورفع الوعي تم وضعها،	منتصف أكتوبر	● نسبة المشاركة ● لوائح الحضور ● نسبة التقدم في إنجاز التشخيص التشاركي لواقع الإعلام علاقة بالإعاقة ● التغطية الإعلامية ● تقرير اللقاء	الرباط	**تكلفة النشاط رقم5:** 500,0073 العملية رقم 5	لجنة قيادة المشروع	**-المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وزارة التضامن والاسرة والمرأة والتنمية الاجتماعية ، وزارة الاتصال، الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري**

	التنمية الاجتماعية والتضامن، وزارة الاتصال، الهيئة العليا للسمعي البصري وتعبئة باقي المتدخلين خاصة الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة 2. تحديد لائحة الأشخاص المورد 3. تحديد أرضية ومنهجية الندوة الوطنية (لإطار المرجعي) 4. التعاقد مع مستشار إعلامي (التقرير، برنامج التواصل ومتابعة الخلاصات الندوة) 5. اللوجيستيك 6. البلاغات، لافتات، الملفات								
الكفين رقم: الترافع	**النشاط رقم6:** إعداد ميثاق أخلاقي لتحسين صورة الإعاقة في الإعلام المغربي وإعداد استراتيجية للترافع حول الميثاق وربط الاتصالات ببعض الجهات المعنية	اللجنة العلمية (لجنة القيادة + أشخاص مورد)	- ميثاق أخلاقي لتحسين صورة الإعاقة في الإعلام المغربي منجز ومصادق عليه وموزع - استراتيجية للترافع	آخر شهر أكتوبر 2014	● نسبة التقدم في إعداد مذكرة للترافع ● نسبة التقدم في إعداد الميثاق الأخلاقي لتحسين	الرباط	**كلفة النشاط رقم6 9500,00**		**المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان**

	العملية رقم: 1. اجتماع لجنة علمية (المستشار الإعلامي لجنة قيادة المشروع) للتدقيق في المنتوج الندوة الوطنية. 2. مصادقة على الميثاق		وفتح آفاق استمرارية المشروع تم إعدادها		صورة الإعاقة في الاعلام				

ملاحظات عامة :

1 - التنسيق المسبق مع المندوبية بخصوص تنظيم الأنشطة ومضامين الدعامات والدلائل والمجزوءات.

2 - مراعاة المقاربة التشاركية ومقاربة النوع عند تنفيذ المشروع

3 - الحرص على توفير شروط ملائمة لضمان لإنجاح المشروع وفتح آفاق الاستمرارية (تحديد المعنيين بالأنشطة، التأطير، مقر وأدوات الاشتغال، التغذية....)

عرض وتقييم حصيلة المشروع

مقدمة:

تنفيذا لأنشطة مشروع: **تقوية قدرات نساء ورجال الإعلام لدعم أدوارهم وأدوارهن لإنصاف الأشخاص في وضعية إعاقة والارتقاء بالوعي الحقوقي للمجتمع**الذي تنجزه جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب بدعم وشراكة مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان ، والذي انطلقت فعالياته في شهر ماي 2014.

وانطلقت فعاليات الشطر الأول بتنظيم لقاء تواصلي يوم 2014/06/19 حول التعريف بمكونات وأهداف المشروع الذي حضره بعض الفعاليات الجمعوية المهتمة بقضايا الأشخاص في وضعية إعاقة على المستوى الجهوي و الوطني و الدولي كما عرف هذا اللقاء حضورا مميزا لكل من ممثل وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية السيد مدير النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وكذا.إطار بالمندوبية اللذان نوها بأهمية الموضوع وأكدوا أن قضايا الأشخاص في وضعية إعاقة تدخل في صلب اهتمامات مؤسساتهم ، وكذلك عرف هذا اللقاء تقديم السياقات والدواعي الخاصة بفكرة المشروع وتقديم للجمعية و مخططها الاستراتيجي 2017/2013 من طرف فريق الجمعية (انظر التقرير رقم 1) .

النتيجة المحققة لكل مكون/نشاط ونسبة الإنجاز مقارنة بالهدف

فيما يخص الورشات التكوينية التفاعلية فقد استهدفت 38 صحفي وصحفية يمثلون منابر إعلامية وطنية متنوعة (المرئية والمسموعة والالكترونية) 10 منهم /ن تمكنوا/ن من متابعة كل الورشات الأربع و 10 استفادوا من ثلاث ورشات و 9 استفادوا و تابعوا/ن ورشتين و 9 استفادوا/ن ورشة واحدة وتمكنوا من تحقيق النتائج المتوخاة، كما هي مبينة في الجدول أسفله :

أنشطة الشطر الأول	النتائج المحققة	الهدف المحدد
النشاط رقم 1: تنظيم ورشة تكوينية – تفاعلية : الإعاقة ...مفاهيم ومقاربات	فهم مختلف منظورات ومقاربات الإعاقة ، والتدقيق في بعض المصطلحات المستعملة في مجال الإعاقة	المساهمة في مكافحة الأحكام النمطية والمنظورات السلبية السائدة لدى المجتمع بالتركيز على رفع قدرات رجال ونساء الإعلام الوطني بتملك
النشاط رقم 2:	● التعرف على المضامين	

الإطار الدستوري والقانوني للحقوق الإنسانية للأشخاص في وضعية إعاقة. بالمغرب	الدستورية ذات الصلة بالإعاقة وفهم انعكاساتها الاطلاع على النصوص القانونية المتعلقة بالأشخاص في وضعية إعاقة. ● التعرف على مضامين قانون إطار 97-13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص قي وضعية إعاقة والنهوض بها وتحليل مضامينه وفهم الديناميات التي أفرزها	المفاهيم والمقاربة الحقوقية لمعالجة قضايا الإعاقة.
النشاط رقم 3: الحقوق الإنسانية للأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب من خلال الإعلانات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان عامة والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة خاصة	● معرفة مكانة حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة ضمن المنظومة الحقوقية الدولية. ● فهم السياق العام لصدور الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتعرف على مبادئها وقيمها ومضمونها وقيمتها المضافة .	
النشاط رقم 4: التنمية الدامجة: المفهوم، المبادئ ونماذج من الممارسات الجيدة بالمغرب	استيعاب مفهوم التنمية الدامجة وكيفية إعمالها والاطلاع على بعض التجارب والممارسات الجيدة بالمغرب	

وكل هذه النتائج ساهمت في مكافحة الأحكام النمطية حول الأشخاص في وضعية إعاقة من خلال تملك 38 مشارك ومشاركة للمفاهيم الجديدة والمقاربات الحقوقية التي تصون كرامة الشخص في وضعية إعاقة

بشروعهن في المساهمة في تغيير بعض الصور النمطية وذلك بتحسين بعض المصطلحات الخاصة بالإعاقة المتداولة و التدقيق فيها من طـــرف 38 مشارك ومشاركة.
ومن بين المؤشرات التي تؤكد أن الهدف من هذا الشطر الأول قد تحقق بنسبة جد مرضية في:

- إعداد ونشر بعض المقالات الصحفية في عدة جرائد سواء منها الالكترونية أو المكتوبة (الصحراء المغربية، المنعطف والوطن)
- تخصيص حصة خاصة بالإعاقة في إحدى البرامج الاجتماعية الإذاعية بالقناة الأمازيغية
- تغطية إعلامية بالقناة الأولى والقناة الأمازيغية لثلاث ورشات .
- إعداد حلقتين من برنامجين إذاعيين داخل مقر الجمعية من طرف السيد سمير الريسوني الصحافي الإذاعي وعضو بهيئة منظمة الحريات الإعلام و التعبير

الاول: مع الشباب والذي اختير له عنوان هذه الحلقة : الشباب والإعاقة
و الذي تم بثه يوم 20 نوفمبر 2014 على الإذاعة الوطنية على الساعة السادسة مساء
الثاني : روبورتاج حول كرامة الأشخاص في وضعية إعاقة.و الذي تم بثه يوم 28 نوفمبر 2014 على الإذاعة الوطنية ما بين على الساعة الرابعة و النصف و الخامسة.

تحليل الفارق بين النتيجة المحققة وتلك المحددة مسبقا في خطة العمل:

لم تتمكن الجمعية من ضمان متابعة 25 صحفي وصحفية لكل الورشات التكوينية رغم القيام بدعوة وتعبئة أكثر من 50 منبرا إعلاميا وطنيا في كل ورشة ، لكن في كل ورشة كان يتم استقطاب أطر صحفية تمثل منابر جديدة بخيث عدد المشاركين والمشاركات كان تصاعديا من ورشة إلى أخرى ، يمكن تبرير هذا النقص العددي لعدة اعتبارات منها :

- خصوصيات الجسم المهني المستهدف مما تجعلهم/ن يعتذرون في آخر لحظة
- ضعف الموارد البشرية لدى بعض المنابر الإعلامية
- عدم التزام بعض مسؤولي المنابر الإعلامية المكتوبة (الاتحاد الاشتراكي، الأحداث المغربية ، المساء) الذين اكدوا مشاركتهم ولكنهم لم ينتدبوا احدا .

باستثناء هدا المؤشر العددي،لم يجل تباينا واسعا بين النتيجة المحققة وتلك المحددة مسبقا خلال وضع خطة العمل بمؤشرات فاقت التوقعات المنتظرة بحيث سجل المشروع انضمام شركاء آخرين مختصين في مجال الإعلام والتعبير (المعهد التـــــنوع الإعلامي ،منظمة حرية التعبير و الإعلام)

من خلال كل هذه المؤشرات و النتائج التي تم تحقيقها والتي فاقت ما كان متوقع في خطة عمل الشطر الثاني ، سواء من حيث عدد المشاركين /ت في الندوة المتوقع حوالي 80 شخص فإذا به يصل إلا ما أزيد من 120 مشارك بالإضافة إلى نوعيته وجودته ، تمكنت الجمعية أيضا استحضار التغطية الإعلامية المرئية و السمعية بحيث جميع القنوات بما فيها قناة 2M، بالإضافة إلى عدة نتائج عدة مهمة منها :

- تقرير عام يشخص واقع حال الإعاقة في الإعلام من وجهات نظر مختلف لعدة متدخلين حكوميين و مدنيين
- إعداد ميثاق أخلاقي حول تحسين صورة الإعاقة في الإعلام بالمغرب بطريقة تشاركية .
- عرف هذا الشطر حصيلة جد ايجابية من حيث التغطية الإعلامية و شهادات مسجلة لبعض المشاركين و المشاركات حول أهمية الإعلام ودوره في نشر ثقافة حقوق الإنسان بـــصفة عامة و الأشخاص في وضعية إعاقة بصفة خاصة .
- كسب مؤيدين وشركاء جدد لقضية الاعاقة .
- مشاركة موسعة لكل الجمعيات و الشبكات العاملة في مجال الاعاقة بالمغرب (وجدة ، تطوان ، طنجة ، الحسيمة ، الناضور ، فاس ، مكناس ، القصر الكبير ، مكناس ، ورزازات ، الراشيدة ، سيدي افني ، المحمدية ، تازة ، سيدي ايفني ، الدار البيضاء ، سلا ، الرباط ...)

لذا يمكن اعتبار في المجمل انه لم يسجل أي تباين واضح بالنسبة لما كما منتظرا بل تم العمل على توسيع نطاق المشاركة لكل الجمعيات الوطنية للمساهمة في تشخيص واقع الإعاقة في الإعلام و إعداد الميثاق.

ان الدينامية التي أنتجها المشروع و التوصيات الصادرة عن الشطر الأول منه ، دفع بالجمعية الى توطيد العلاقة مع الشريك الجديد اي مركز التـــــنوع الإعلامي و الذي نتقاسم معه بعض أدواره المتمثلة في جعل احترام الاختلاف والتنوع أساس بناء المجتمعات عبر تشجيع مشاركة الأصوات المهمشة في العملية

الديمقراطية الى بتوقيع اتفاقية إطـــار للتـــعاون و الشراكة بينه وبين الجمـعية فبراير 2015 و التي تسعى الى دعم مكونات الشــطر الثاني من المشروع المذكور اعلاه، بالمساهمة في تحضير ومرافقة في انجاز كل الأنشطة المتعلقة بهذا الشطر ودعمها ماليا ، مباشرة بعد توقيع هذه الاتفاقية نظمت الجمعية لقاء عمل مع مركز التنوع الإعلامي وذلك يوم 6 مارس 2015 حول استعدادات تنظيم الندوة الوطـنية حول الإعلام وقد تم من خلاله اطلاع المركز بتفصيل على حيثيات المشروع السياق ، الاهـــداف و النتائج وكذا الأنشطة المبرمجة في الشطر الثاني ،وقد حضر هذا اللقاء الخـــبير الإعلامي الســـــيد عبد الوهاب الرامي حـــــيث ناقشنا مـعه محتوى و مضمون الميثاق و الغاية منه .

كما عرف هذا اللقاء تقسيم بعض المهام و الإجراءات التنظيمية حول الندوة وتشكلت لجنة مشتركة للسهر على ذلك حيث انضمت إلى لجنة قيادة الأخت انتصار الراشدي عن مركز التنوع الإعلامي ،وفقد سهرت هذه اللجنة على إعداد ما يلي :

- جمع المعطيات حول الجمعيات، الاتحادات و التحالفات العاملة في الإعاقة بالمغرب واختيار من سيشارك في الندوة .
- إعداد لائحة الجمعيات الحقوقية ، النسائية و التنموية .
- حصر القطاعات الحكومية و المؤسسات ذات الصلة بموضوع الندوة ، و كذا المنظمات الدولية الغير الحكومية و مؤسسات .....) المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، مؤسسة الوسيط ...) .
- تعبئة نســـــاء و رجال الصـــحافة الوطـنية مع الحرص على حضـــور كل المـشاركين و المشاركات الذين شاركوا في الورشات الأربعة التي تم تنظ.يمه في الشطر الاول
- إعداد الدعوات و تعبئة الجميع للمشاركة و الانخراط
- إعداد الوثائق للندوة : برنامج الندوة الوطنية ، ورقة توجيهية للندوة ،بلاغ صحفي و دلائل لتنشيط الورشات .

وانطلقت فعاليات الشطر الثاني عمليا بتنظيم لقاء وطني حول " صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام بالمـغرب" " يوم 15 أبريل 2015 . و يهدف إلى التناظر الواسع في الموضوع، وإشراك مختلف الفاعلين والمهتمين في التفكير في أنجع التصورات التي يمكن لوسائل الإعلام المغربي تبنيها حين معالجة

مواضيع الإعاقة بالمغرب، وكذا طرق أجرأتها بما يضمن تراكما معرفيا وعمليا يعزز الترسانة المهنية والأخلاقية في مجال تغطية قضايا الإعاقة.

وعرف هذا اللقاء الدراسي مشاركة فاعلين حكوميين وزيـــرة التضامن والمرأة و الأسرة و التنمية الاجتماعية و وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة والسيد الكاتب العام للمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان وممثل المؤسسات دستورية لمجلس حـــقوق الإنســان و فعـاليات مدنية من الجمعيات و الشبكات العاملة في مجال الإعاقة من مختلف جهات المغرب،بالإضافة إلى باقي المتدخلين المؤسساتيين في قطاع الإعلام والتواصل.

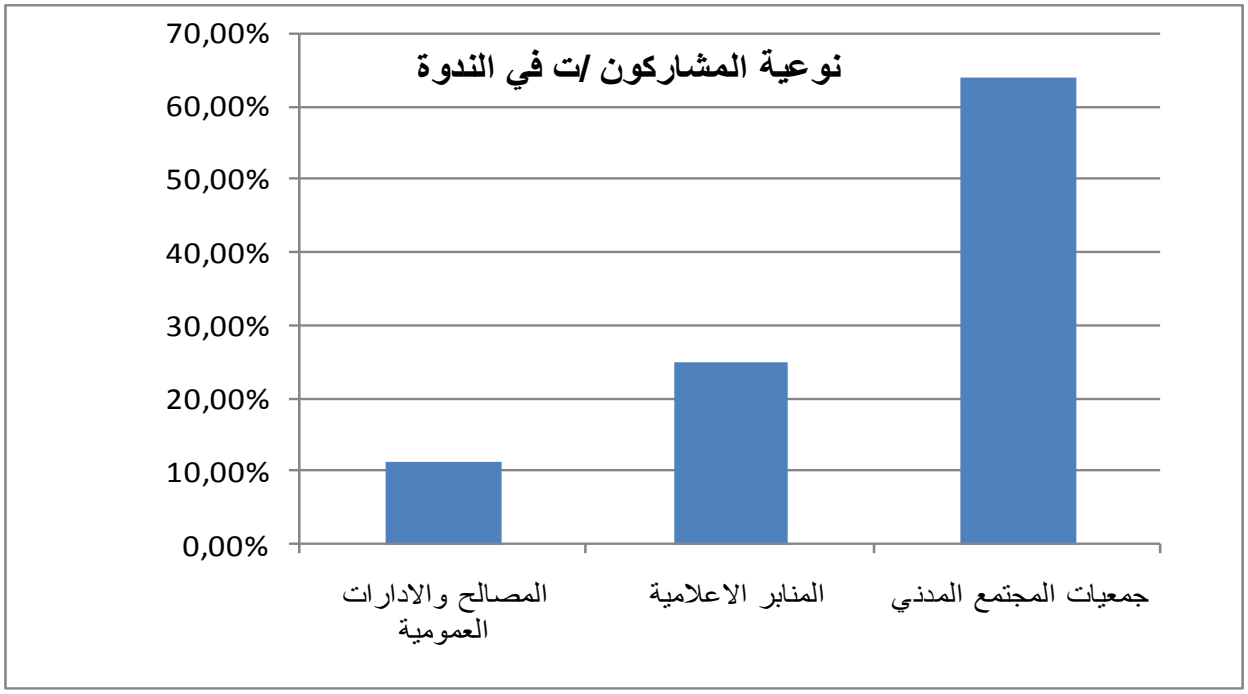

وقد اطر هذا اللقاء خبراء متخصصون في مجال الإعلام وحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وعرف هذا اللقاء دعما ماديا ومعنويا لمعهد التنوع الإعلامي بصفته الشريك الثاني في المشروع.

وتميزت أشغال هذا اللقاء بجلستين و 3 ورشات عمل التي تم التحضير له سابقا حتى نتمكن للوصول للنتائج المتوخاة من الندوة، بحيث تم توجيه بعض الإرشادات و المتمثلة في :

- ✓ الاشتغال داخل الورشات وفق المحاور الأساسية لدلائل التنشيط التي تم إعدادها لهذه الغاية.
- ✓ إعداد تقارير وفق بنية تحترم المعايير الأساسية لدلائل التنشيط.

- ✓ بلورة اقتراحات وتوصيات إضافية لما وارد في دلائل التنشيط.
- ✓ مراعاة النوع، وتنوع الإعاقات، والتنوع المهني خلال توزيع المشاركين في الورشات.
- ✓ توفير ترجمة للغة الإشارة.

وقد عرفت هذه الندوة نقاشات وحوارات غنية بأفكار و تصورات وتعليقات جد مهمة بالإضافة إلى إبراز أهم الإشكاليات و المعيقات التي تعاني منها الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب سواء تعلق الأمر بمقاربات الإعاقة ، تقوية قدرات ، الولوج للمعلومة والتنسيق والعمل المشترك بين الحكومة و المجتمع المدني لإعداد إستراتيجية و خطط العمل .

النتيجة المحققة لكل مكون/نشاط ونسبة الإنجاز مقارنة بالهدف

لقد عرف هذا اللقاء الوطني حضور عددي مميز فاقت 120 شخص بتمثيلية متنوعة لكل الفاعلين المؤسساتيين، المدنيين ،السياسيين و إعلاميين و إعلاميات ، ناقشوا /ن من خلاله كل القضايا التي تعيق إنتاج خطاب منصفٍ للأشخاص في وضعية إعاقة، حافظٍ لكرامتهم كمواطنين/ت، وفعالٍ من حيث بناء صورة إيجابية لهذه الشريحة لدى الرأي العام الوطني،و قد قدم المشاركون مجموعة من الخاصلات والتوصيات من خلال الورشات و التي ستكون أرضية مهمة لإعداد الميثاق .

أنشطة الشطر الثاني التي تم انجزها	النتائج المحققة	الهدف المحدد
النشاط رقم 5: تنظيم لقاء وطني بين الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة وباقي الفرقاء والهيئات من أجل التشخيص التشاركي لواقع الإعلام علاقة بالإعاقة وتوحيد الفهم للعمل المشترك	• تقرير عام يشخص واقع حال الإعاقة في الإعلام من وجهات نظر مختلف لعدة متدخلين تم إنجازه. • تصورات وخطط عمل إعلامية واضحة لارتقاء الإعلام في تناوله لقضايا الإعاقة ورفع الوعي تم وضعها. • توصيات واقتراحات مدققة تم استخراجها من الورشات . • التزامات الإطراف الحكومية بالعمل على المساهمة و اجرأة الميثاق . • مسودة أولية لمشروع الميثاق تم إعدادها.	✓ إقناع الفاعلين المؤسساتيين في قطاع الإعلام بأهمية إعداد ميثاق أخلاقي وطني لتحسين صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام الوطني والعمل من أجل أن تعتمده هذه المؤسسات.

النشاط رقم6: 1.تنظيم ورشة تشاركية مع بعض القطاعات المـــــعنية و اشخاص مورد (20شخص) لاغناء و مناقشة الورقة الاولية لمشروع الميثاق.	• **نسبة التقدم في إعداد الميثاق الأخلاقي لتحسين صورة الإعاقة في الاعلام.** • **خطـــــة ترافع حول الميثاق واضحة**	✓ تطوير الإعلام والارتقاء به وفق منظور حقوقي.
النشاط رقم7: 1. تنظيم لقاءات مع ببعض الجهات المعنية ،المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن، وزارة الاتصال، الهيئة العليا للسمعي .البصري... لتبني الميثاق. 2. طبع الميثاق الوطني و التقرير 3-افتحاص المشروع	• **تبني الميثاق من طرف القطاعات و المؤسسات المعنية** • **توزيع الميثاق على اوسع نطاق**	

وقد ساهم في هذا النقاش الوطني الذي شمل آراء واقتراحات متعددة لكل الإطراف المعنية سواء على مستوى الجمعيات و الشبكات المدنية او على مستوى القطاعات الحكومية و مصالح الادارة في تحقيق الأهداف التي كانت متوقعة في المشروع و التي تجلت في اقناع الفاعلين الحكوميين و المؤسساتيين في مجال الإعلام بأهمية إعداد ميثاق أخلاقي وطني لتحسين صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام الوطني مشروع الميثاق الوطني لتحسين صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام، بل أكدوا الوزراء الحاضرين للللقاء على استعداد وزارتهما أن تكون طرفا فاعلا فى إعداده، والعمل على ترجمة مقتضياته من خلال تنظيم دورات تكوينية لفائدة نساء ورجال الإعلام، وأن يكون الميثاق جزءا من المرجعيات التي يعتمدها المجلس الوطني للصحافة في تقييم تعاطي وسائل الإعلام مع الأشخاص في وضعية إعاقة، ومواجهة الصور السلبية.

ومن بين **المؤشرات** التي تؤكد أن الهدف من هذا الشطر الثاني قد تحقق بنسبة جد مرضية في:

- لائحة الحضور اللقاء الوطني والمبيان التي يبين نوعية الحضور .
- الوثائق التي تم اعتمدها كأرضية للندوة و دلائل تنشيط الورشات الثلاث
- إعداد ونشر بعض المقالات الصحفية في عدة جرائد سواء منها الالكترونية أو المكتوبة تصريحات اذاعية تم بثها في القناة الاولى و الثانية (الملحقات)
- التصريحات و الالتزامات للسيدة : بسيمة الحقاوي وزيرة التضامن و المرأة و الأسرة والتنمية الاجتماعية و للسيد / محمد الخلفي وزير الاتصال .(انظر القرص ، التقرير)
- إعداد 10 تسجيلات لمختلف المشاركين و المشاركات حول أهمية موضوع الإعـــلام و الإعاقة .
- تغطية إعلامية بالقناة الأولى والقناة الثانية و إجراء حوارات مع ممثلي القطاعات الحكومية و مع اللجنة المنظمة للندوة .
- إعداد تقرير عام للندوة يبين وجهات نظر مختلفة لعدة متدخلين حول واقع حال الاعلام و الإعاقة بالمغرب .

- نسخة أولية للميثاق التي شملت كل التوصيات و الاقتراحات المشاركين/ت ومراجعتها من طرف لجنة القيادة.

ومن أهم النتائج الغير المتوقعة و التي حققتها الندوة هو الصدى الذي عرفته سواء على مستوى الوطني و الدولي حيث تلقت الجمعية من السفارة البريطانية طلب عقد جلسة عمل مع الجمعية للتعرف عليها و على أنشطها و التداول في إمكانية العمل المشترك .

- **تنظيم لقاء مع سفير البريطاني يوم 12 ماي 2015** بمقر الجمعية وقد حضر هذه الجلسة سفير المملكة البريطانية السيد : Clive Alderton السيد محمد مطران المكلف بالاتصال للسفارة البريـــطانية و السيدة ليلى خامة ،ممثلي مركز التنوع الإعلامي وبعـــض المنابر المحلـــــية و اعضـــــاء و عضوات الجمعية .وقد افرز هذا اللقاء على ضرورة دعم وتشجيع مثل هذه المبادرات التي تهدف الى تقوية قدرات الإعلامية لتحسين الصور النمطية السلبية اتجاه الاعاقة وأكد السيد السفير بان هذه التجربة مماثلة لبلده إلا أنها بدأت من قبل، كما اكد على ضرورة العمل لإيجاد و تواجد الأشخاص في وضعية إعاقة في المنابر الاعـــلامية المرئية و البرامج الثقافية و الحوارية .وعبر على ان السفارة البريطانية عازمة على إتمام عملها لدعم هذا المشروع و البحث على برامج عمل مشتركة وأفاق التعاون المشترك .

وتابعت الجمعية أنشطتها بتنظيم **ورشة تشاركية** مع بعض القطاعات المعنية و أشخاص مورد (20شخص) لاغتناء و مناقشة الورقة الأولية لمشروع الميثاق و ذلك يوم **11 يونيو 2015** بمدينة الرباط ،وقد شارك في هذه الورشة ممثلي قطاعات ومؤسسات رسمية ذات الصلة بالإعلام وبعض جمعيات المهتمة بالإعاقة، حيث من خلالها تقديم المسودة الأولية ومناقشـــتها و التداول بدقة في كل محاورها بطريقة تشاركية وتفاعلية .

وقد قدم المشاركون و المشاركات مجموعة من الخلاصات و الاقتراحات أغنت مسودة الميثاق .

الورشة التشاركية 11/ يونيو 2015

الخطوات المقبلة / الانشطة المتبقية:

1. تنظيم لقاءات مع ببعض الجهات المعنية ، المجلس الوطني لحقوق الانسان، وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن، وزارة الاتصال، الهيئة العليا للسمعي البصري... لتبني الميثاق.
2. . طبع الميثاق الوطني و التقرير.
3. -افتحاص المشروع

النقاط الايجابية:

- تمكين فريق جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة من التنظيم الجيد لـكل الورشات عن بعـــد رغم الامـــكانيات المحدودة و بعد مقر الجمعية (تطوان)
- الاستفادة من الكفاءات والخبرات الذاتية للجمعية و خبرة بعض شركائها
- تعزيز التواصل مع اطر المندوبية الوزارية المكلف بحقوق الانسان لترسيخ القيـــم و المبادئ الحقوقية للأشخاص في وضعية اعاقة .
- قبل بداية الدورات التدريبية عبئت الجمعية أزيد من 50 رئيس تحرير للمنابر
- توفير تكوين ذو جودة عالية
- ربط علاقات جيدة مع كل المشاركين والمشاركات وفتح معهم/ن مجال للتشاور والتوجيه في قضايا الإعاقة عبر الاتصالات الهاتفية
- ربط العلاقة مع منظمة حريات التعبير و الاعلام
- كسب شريك جديد متميز وهو مركز التنوع الاعلامي و الحصول على التزامه بدعم الشطر الثاني من المشروع
- لفت النظر واهتمام بعض المشاركين/ت بمواضيع الورشات بإعداد مقالات صحفية ونشرها
- التزام بعض المشاركين والمشاركات من متابعة كل الورشات التكوينية رغم انشغتلاتهم/ن
- تجميع كل التقارير والمصوغات التكوينية والصور وتقاسمها مع كل المشاركين والمشاركات حتى الذين لم يتمكنوا/ن من متابعة أربع ورشات ومع المسؤولة الإدارية المباشرة عن المندوبية .
- تحسين اللغة والمصطلحات المستعملة لدى المشاركين والمشاركات من ورشة إلى أخرى
- تمكين لجنة قيادية المشروع من حسن التنظيم عن بعد سواء للندوة الوطـــــنية او الورشة.

- الاستفادة من الكفاءات والخبرات الذاتية للجمعية و خبرة بعض شركائها
- تعزيز التواصل مع اطر المندوبية الوزارية المكلف بحقوق الانسان لترسيخ القيـــم و المبادئ الحقوقية للأشخاص في وضعية اعاقة .
- انخراط بعض المشاركين /ت في تسيير و اعداد تقارير الورشات الموضوعاتية .
- الاعداد القبلي الدقيق لكل نشاط على مستوى اعداد الوثائق ودلائل لتنشيط الورشات
- ربط علاقات جيدة مع كل المشاركين والمشاركات وفتح معهم/ن مجال للتشاور والتوجيه في قضايا الإعاقة عبر الاتصالات الهاتفية .
- كسب شريك جديد متميز وهو مركز التنوع الإعلامي و توقيع اتفاقية عمل.
- لفت النظر واهتمام بعض المشاركين/ت بمواضيع الورشات بإعداد مقالات صحفية ونشرها.
- تجميع كل التقارير والصور وتقاسمها مع كل المشاركين والمشاركات ومع المسؤولة الإدارية المباشرة عن المندوبية .

نقط الضعف:

- ضعف ميزانية المشروع لا تسمح بتوفير ظروف مناسبة ومريحة للمشاركين والمشاركات و اللجنة التنظيمية .(اكراه)
- نوعية الفئة المستهدفة يصعب ضمان استمراريتها في متابعة كل الورشات نظرا لطبيعة انشغالاتهم/ن المهنية .
- تصنيف موضوع الاعاقة لدى جل المنابر الاعلامية في القطاعات الاجتماعية
- وجود ضيق الوقت المخصص للورشات (يوم واحد لكل ورشة)
- عدم الالتزام بعض المنابر فوت الفرصة على بعض المنابر الأخرى، وأخد من الفريق المكلف بالمشروع وقتا كبيرا في التواصل، وهدر الامكانات (الهاتف، الحجز، التغذية...)
- تصنيف موضوع الاعاقة لدى جل المنابر الاعلامية في القطاعات الاجتماعية .
- ضعف تواجد اعلاميين في وضعية اعاقة .
- عدم حضور بعض القطاعات المعنية للورشة التشاركية لاعداد الميثاق .
- ايجاد بعض الصعوبات في التنسيق بين كل المتدخلين .

الخلاصات:

يمكن أن نستخلص من خلال الشطر الأول من مشروع " تقوية قدرات رجال ونساء الإعلام لدعم أدوارهم/ن لإنصاف الأشخاص في وضعية إعاقة والارتقاء بالوعي الحقوقي للمجتمع" أن فكرته قد استحسنها جميع الإعلاميين و الإعلاميات وأن مواضيع كل الورشات كانت جد مناسبة لحياتهم/ن العملية ومن خلالها تمكنوا/ن من استيعاب بعض المفاهيم وتصحيح بعض المصطلحات الأخرى .

يمكن أن نستخلص من خلال الشطر الثاني من مشروع " تقوية قدرات رجال ونساء الإعلام لدعم أدوارهم/ن لإنصاف الأشخاص في وضعية إعاقة والارتقاء بالوعي الحقوقي للمجتمع" انه تم إقناع الفاعلين المؤسساتيين في قطاع الإعلام بأهمية إعداد ميثاق أخلاقي وطني لتحسين صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام الوطني و العمل على تفعيله و اعتماده من طرف باقي المؤسسات .

التقييم :

من خلال الاستمارات المفرغة للمشاركين /ت في الورشات الأربعة تبين انه قد تم الوصول الى تحقيق بعض النتائج و الأهداف المسطرة في الشطر الأول حيث أثبتوا :

على مستوى التنظيم والتأطير:

- *باعتراف الأغلبية فقد كان جد ايجابي ومحكم فيما يخص التاطير فقد اكدوا/ن عن نجاعة و حسن التبليغ سواء من حيث المضمون و الاساليب و الادوات المستعملة.*

على مستوى المعرفي :

اكدوا انهم /ن اكتسبوا معارف و مقاربات جديدة ذات الصلة بالاعاقة وكيفية التعاطي و التعامل معها حيث :

1. تحديد المفاهيم و المقاربات وتصحيح المغالطات.
2. التعاطي مع الاعاقة من الجانب الحقوقي والمؤسساتي
3. انفتاح على مفاهيم ومكتسبات معرفية وقانونية
4. الانفتاح على أشخاص معاقين بأفكار إيجابية

5. تحسين صورة المعاق في الاعلام / أهمية التحسيس للنهوض بهذه الفئة
6. التعرف على الاطار القانوني للأشخاص في وضعية إعاقة وصعوبات تطبيق القوانين والمقاربات المعتمدة
7. اكتسبت آليات جديدة في مجال حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة
8. تم تصحيح بعض المفاهيم والاصطلاحات الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة
9. كسب معرفة ودراية بالحقوق الإنسانية للأشخاص في وضعية إعاقة من خلال الـــــــمواثيق الدولية وخاصة الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقوانين الوطنية
10. كيفية إدراج بعد الإعاقة في البرامج و السياسات العمومية .
11. التواصل وتقاسم خبرة وتجربة الجمعيات

بعض الأسئلة المتضمنة بالاستمارة	عدد المشاركين والمشاركات	المنقطون على 10	المنقطون على 9	المنقطون على 8	المنقطون على 7	المنقطون على 6	المنقطون على 5	المنقطون على 4
1 – إلى أي مدى تحققت توقعاتك من الورشة ؟	38 من مختلف المنابر الإعلامية	10	14	15	8	1	4	
2 – إلى أي مدى كان محتوى الورشة مناسبا (لك شخصيا أو لعملك في المستقبل)؟		16	9	14	8	5	2	
5 – ما رأيك بشأن فاعلية أونجاح الأساليب المستخدمة في الورشة؟ أ- تقديم المواضيع من قبل المنشط		15	6	14	9	3	3	
ب-المشاركة:		14	8	13	7	5	8	1
ج- مناقشات داخل مجموعات العمل		8	6	9	12	2	2	1
6 – ما رأيك بالمواد التدريبية المستعملة أ - من حيث المضمون ؟		14	4	11	9	5	6	1
ب- من حيث الصياغة		13	6	13	9	7	1	2
8-إلى أي مدى كانت الورشة ذو علاقة بعملك المستقبلي ؟		19	2	13	6	6	4	

التوصيات :

كسب المستفدين و المستفدات من الورشات بتشكيل النواة الاولى للعمل الترافعي حول اعتماد المقاربة الحقوقية في التعامل مع الاعاقة ، والاعتماد عليهم /ن كمخاطبين لدى مؤسساتهم الاعلامية للدفع في امكانية اعداد حصص حول الحقوق الانسانية للاشخاص في وضعية داخل المنابر الاعلامية لتوسيع دائرة الاستفادة .

من اهم التوصيات الشطر الثاني في عموميتها هي :

5. الإسراع بإصدار قانون يعزز و يحمي حقوق الأشخاص في وضعية اعاقة.
6. تبني سياسات عمومية وطنية ومحلية مندمجة وملزمة من أجل تحسين حياة الأشخاص في وضعية إعاقة.
7. تبني الميثاق الوطني حول الإعلام والأشخاص في وضعية إعاقة، والمساهمة في إعداده وأجرأة مضامينه.
8. اعتماد المقاربة التشاركية الفعلية مع الجمعيات الناشطة في ميدان الإعاقة
9. العمل على اعتماد المقاربة الحقوقية عند الجمعيات .

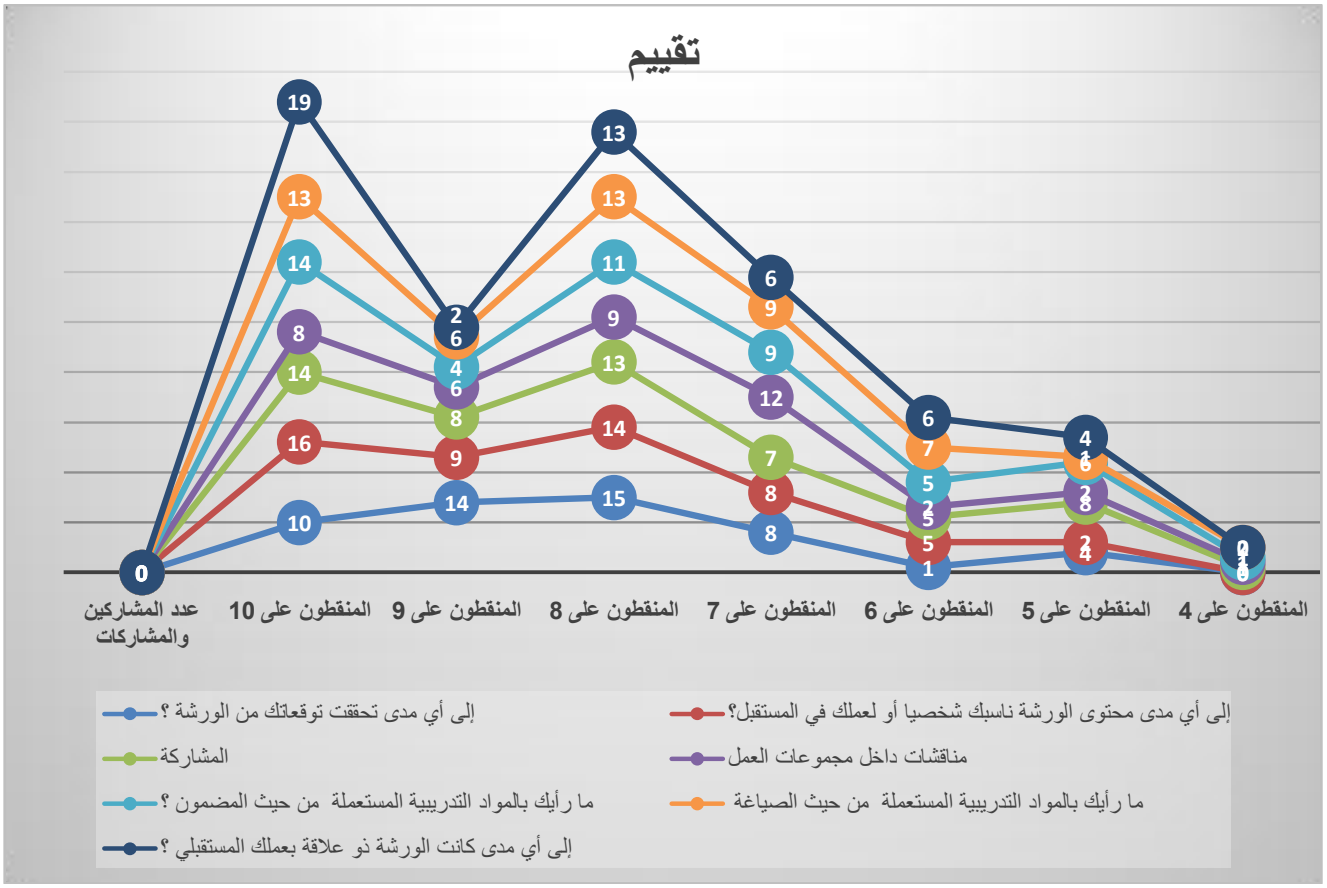

ملاحق

بلاغ صـــحفي

تنظم جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب بشراكة مع المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان ومعهد التنوع الإعلامي يوم الأربعاء 15 ابريل 2015 بفندق فرح –حسان – شبالرباط ابتداء من الساعة التاسعة صباحا ندوة وطنية حول موضوع :

" صورة الشخـــص في وضعية إعاقـة في الإعلام بالمغرب : نحو تعزيز الاتجاهات الايجابية"
الرباط 15 أبريل 2015

وتشكل هذه الندوة الوطنية فرصة للقاء أكثر من مائة مشاركة ومشارك من كل جهات المغرب، من ضمنهم ممثلو الجمعيات والشبكات والمؤسسات الوطنية العاملة في القطاع أو ذات الاهتمام، وأكاديميون، وباحثون وحقوقيون وسياسيون ونساء ورجال الإعلام، من أجل التناظر في موضوع هام يرتبط بشكل وثيق بحقوق الإنسان.

ويأتي تنظيم هذه الندوة في سياق ظرفية تستلزم أخذ كل التدابير لإعطاء معنى حقيقي لمقتضيات دستور 2011، وإغناء الحوار العمومي حول مسارات تفعيل مضمون الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من طرف مختلف الفاعلين والمتدخلين من صناع السياسات العمومية الوطنية والمحلية، ومنفذيها.

ومن هذا المنظور، تسعى جمعية الحمامة البيضاء وشركاؤها إلى فتح نقاش وطني حول صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام المغربي، وبحث إشكالية ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة لمختلف الخدمات الإعلامية، والتفكير في آفاق العمل المشترك بين الفاعلين والمهتمين من أجل إعداد ميثاق وطني لتحسين صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام المغربي، وتعزيز الولوج لخدماته.

وتندرج هذه الندوة، التي سيؤطرها خبراء متخصصون في الإعلام وحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، في إطار فعاليات مشروع " **تقوية قدرات نساء ورجال الإعلام لدعم أدوارهم لإنصاف الأشخاص في وضعية إعاقة والارتقاء بالوعي الحقوقي للمجتمع** " المسطرة من طرف جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب بشراكة مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان وبدعم من معهد التنوع الإعلامي، والذي تهدف إلى النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، باعتماد خطاب إعلامي

يخدم قضايا الإعاقة من منظور حقوقي، وفق معايير مهنية تحترم مبادئ تكافؤ الفرص والاستقلالية وعدم التمييز.

مكونات المشروع:

مكون رقم 1 التكوين :

تقوية قدرات رجال ونساء الإعلام حول الحقوق الإنسانية للأشخاص في وضعية إعاقة من خلال الإعلانات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان عامة والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة خاصة.

أنشطة التكوين :

مكونات المشروع	الأنشطة	تاريخ ومكان تنظيم النشاط
التكوين رقم 1:	**النشاط رقم 1:** تنظيم ورشة تكوينية – تفاعلية : الإعاقة ...مفاهيم ومقاربات	2014/06/19 بالرباط
	النشاط رقم 2: الإطار الدستوري والقانوني للحقوق الإنسانية للأشخاص في وضعية إعاقة. بالمغرب	2014/09/25 بالرباط
	النشاط رقم 3: الحقوق الإنسانية للأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب من خلال الإعلانات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان عامة والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة خاصة	2014/10/30 بالرباط
	النشاط رقم 4: التنمية الدامجة: المفهوم، المبادئ ونماذج من الممارسات الجيدة بالمغرب	2014/10/31 بالرباط

الأهداف الخاص للشطر الثاني :

- إقناع الفاعلين المؤسساتيين في قطاع الاعلام بأهمية إعداد ميثاق أخلاقي وطني لتحسين صورة الشخص في وضعية إعاقة في الاعلام الوطني والعمل من أجل أن تعتمده هذه المؤسسات.
- تطوير الإعلام والارتقاء به وفق منظور حقوقي.

- **المكون -2-** : التشخيص والرصد وإعداد تقرير حول الإعاقة في الإعلام

مكونات المشروع	الأنشطة	تاريخ ومكان تنظيم النشاط
المكون رقم2: التشخيص و الرصد	**النشاط رقم 5:** تنظيم لقاء وطني بين الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة وباقي المتدخلين المؤسساتيين في قطاع الإعلام من أجل إعداد تشخيص تشاركي لواقع الإعلام علاقة بالإعاقة وتوحيد الفهم للعمل المشترك.	2015/04/15 بالرباط
المكون الثالث : التراقع	**النشاط رقم 6:** تنظيم ورشة تشاركية مع بعض القطاعات المعنية و أشخاص مورد (20شخص) لاغتناء ومناقشة الورقة الأولية لمشروع الميثاق .	2015/06/11
	النشاط رقم7: 1. تنظيم لقاءات مع ببعض الجهات المعنية ، المجلس الوطني لحقوق الانسان، وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن، وزارة الاتصال، الهيئة العليا للسمعي البصري... لتبني الميثاق. 2. طبع الميثاق الوطني و التقرير 3-افتحاص المشروع	شهر يناير 2016

ملحق 2

مداخلة الخبير الإعلامي ذ عبد الوهاب رامي،

في موضوع : الاعلام والشخص في وضعية اعاقة : الصورة وإشكال الولوج. وفيما يلي ملخص لها.

تطرقت المداخلة لثلاثة محاور رئيسية وهي :

1) الاعلام والاعاقة ، أية علاقة ؟
2) الصورة النمطية فى الاعلام PSH ، والتي يتلقاها المتلقي.
3) آليات تحسين صورة PSH.

اعتبر المتدخل أن الإعاقة مسألة اجتماعية، وأن 30 في المائة من الإعلاميين لهم PSH ، موضحا أن كل شخص معرض للاعاقة. وعند سرده لإحصائيات منظمة الصحة العالمية وقف عند مثال، أنه في كل (5) ثواني، يتحول شخص الى مكفوف.
ان الشخص المعاق لا تتحدد مكانته بإعاقته، بل بقدراته وكفاءته، فالمشكل حسب المتدخل يكمن في التعاطي مع الإعاقة، لذلك يستحسن إطلاق اسم : شخص في وضعية إعاقة.
حدد المحاضر أهداف هذه المداخلة في :

- تصحيح المفهوم الخاطئ عن العاقة.
- إبراز وضعية الإعاقة في الشريعة والقانون.
- إعطاء مساحة إعلامية للأطفال في وضعية أعاقة، عبر الرسوم المتحركة ، كنموذج.
- ترسيخ ثقافة الإعاقة.

أتبع ذلك، بتقديم نماذج للتعامل مع الإعاقة.

*نموذج استبعاد * نموذج انتقائي * نموذج نمطي
وأكد على أن الأمر في المغرب يتأرجح بين النموذج الثاني والثالث ، وهذا ما يسير عليه الإعلام عند تعاطيه مع الإعاقة .

*نموذج أصحاب الاحتياجات الخاصة : والمتضمن للنموذج الطبي، والذي يركز على الجسد. * المعاق المميز.

* النموذج الاقتصادي : والذي يركز على مساعدة الدولة.

*نموذج الأقليات: مقاربة حقوقية ، الدفاع / الترافع عن PSH.

نموذج الثقافة المتعددة، التنوع : التعاطي معها ، من خلال التنوع والاختلاف ، باعتبارها جزء من الأفراد ولا تختزلهم.

انتقل المتدخل بعد ذلك الى المحور الثاني الذي تضمن الصور النمطية في الإعلام PSH.مستدلا على ذلك بنماذج منها :

*الاتجاهات السلبية : المدرسة، البيت ، الدراسات... – اللغة المستخدمة في الإشارة ... – الوصم : الوصم اللاإرادي..

* المجتمعات النامية : الفر دانية / التكافل لتصبح عامة. – العلاقات الانصهارية .

*عموما الأفلام السينمائية قدمت أنواع مختلفة من المعالجات لصورة المعاق تراوحت بين التشويه، والإساءة للقيم الإنسانية التي يملكونها ، نموذج (أفلام هوليود ، مركز البطولة تصنف عدوانية ، شريرة ، ميؤوس منهم / يستجدون المساعدة). وكذا عدم أعطاء الفضائيات PSH حقهم الطبيعي من الاهتمام ، لتناولها القضية بطريقة هامشية، كما أنها تستغل صورة الشخص في وضعية أعاقة بطريقة كوميدية، سواء فى الأغاني و الموسيقى ، وترسخ بعض الصور النمطية عنه، ونفس الشئ يلاحظ من خلال الصحف والجرائد والمجلات.

وفي المحور الثالث ، والخاص بآليات تحسين صورة الشخص في وضعية اعاقة في الاعلام ، حدد شروطا لذلك، فعددها كالتالي :

*الحاجة بتحسين ذي الاستهداف المتعدد.

*الحاجة إلى التواصل بين المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية.

*الحاجة غالى توفير معطيات بما فيها الإحصائيات حول الإعاقة بالمغرب.

الصحة – التربية – التأهيل - التوظيف – التشغيل – تحيين الإحصائيات.

*الحاجة الى أصحاب القرار من الأشخاص في وضعية إعاقة وأولياء أمورهم.

* الحاجة إلى تخصص إعلامي في مجال الإعاقة ، وذلك راجع إلى : - تعدد أصناف الإعاقة - تعدد الجمعيات - تعقد المشاكل والحلول – ارتباط الاعاقة بالهشاشة، يفرض تخصصات أخرى لإسناد ما هو إعلامي. – امتلاك المعطيات حول الاعاقة في كل المجالات. – دعوة إلى أنشاء مركز الإعلام والإعاقة – وجود جماعة ضاغطة (لوبي).

المطلوب من الإعلاميين لخدمة قضايا الاعاقة (الأداء المهني).

1) تمثل الأدبيات والتشريعات .

- البحث الوطني حول الإعاقة 2004 غير محين.
- مصادقة المغرب على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري 08 أبريل 2009. ونشرها في الجريدة الرسمية 2011/09/15

- دستور2011 ، الذي ينص على " حظر ومكافحة كل أشكال التمييز ....."
- مصادقة المجلس الحكومي والمجلس الوزاري على مشروع قانون الاطار رقم 13/97 ، المتعلق بحماية حقوقPSH .
- احالة القانون على مجلس المستشارين..
- الرأي الاستشاري حول القانون الاطار ، للمجلس الوطني لحقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
- صدور نصوص قانونية تؤطر حقوق PSH من أهمها :

القانون رقم 05.81 المتعلق بالرعاية الاجتماعية للمكفوفين وضعاف البصر.
القانون رقم 07.92 المتعلق بالرعاية الاجتماعية PSH.
القانون رقم 03.10 الخاص بالولوجيات.

- اعداد سياسة عمومية مندمجة للنهوض PSH.
- ايداع المغرب تقريره الأولي حول مدى اعماله للاتفاقية الدولية PSH.
- انشاء لجنة بيوزارية تعنى بموضوع الاعاقة.

2) المقاربة الحقوقية لا الرعائية.
3) الاهتمام بكل أنواع الإعاقة
4) منح الأشخاص في وضعية إعاقة مساحة إعلامية للتعبير عن أنفسهم بنفسهم.
5) تقديم نماذج ايجابية ، (المعالجة الايجابية)
6) الاشتغال على الإعاقة بشكل شمولي.
7) تفكيك الموضوع غالى زوايا ، مثلا (الإعاقة والمراهقة)
8) ارتباطها بالقضايا الكبرى.(إنمائية وسياسية)
9) الحق في المتابعة والتتبع.
10) الخروج من مشكل فردي إلى جماعي.
11) اعتبار التنوع البشري وسيلة لا غاية.

12) دعوة معاهد الإعلام إلى تسهيل قبول المترشحين PSH ، قصد تأهيلهم للعمل في مختلف وسائل الإعلام.

13) الاهتمام بإجراء الدراسات والبحوث حول قضايا الإعاقة في مختلف وسائل الأعلام، وبما يعزز التوجهات المجتمعية الايجابية نحو PSH والإعاقة.

14) تحفيز/ وتخصيص مسابقات تمنح لأفضل البرامج التلفزية والاذاعية التي تعالج قضية الإعاقة.

الغاية من كل ماسبق : إدماج ومشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة. " الاشراك والتشارك"